الأمم المتحدة
S/2018/292
مجلس الأمن
Distr.: General
2 April 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان / أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الذي مددت ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٥٣ (٢٠١٧)، بأن يحيلوا طي هذه الرسالة التقرير النهائي للفريق ، المقدم وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧).

وقد قدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ ونظرت فيه اللجنة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ويرجوا الفريق ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أندروز **عطا أساماواه**
القائم بأعمال منسق
فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) أندريه **كولماكوف**
خبير

(توقيع) آنا **أوسترلينك**
خبيرة

(توقيع) كليم **ريان**
خبير

(توقيع) كولين **توماس – جنسن**
خبير

230418 040418 18-03977 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان

موجز

تواصلت أنماط النزاع التي سبق وأن بُلغ بها مجلس الأمن في أنحاء من جنوب السودان مع ما ترتب عليها من عواقب إنسانية وخيمة منذ التقرير المؤقت للفريق (S/2017/979). وتلجأ الفصائل المتحاربة، وفي الأغلب منها القوات الحكومية، إلى أعمال القتل والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والتشريد القسري والنهب الممنهج وتدمير سبل العيش وقرى بكاملها كأسلوب من أساليب الحرب. ومن ثم فإنه بدلا من أن يتركز القتال فيما بين الفصائل المتحاربة، أصبح النزاع يتخذ أكثر فأكثر شكل موجات متكررة من الوحشية ضد السكان المدنيين الذين يُكرَهون على الفرار من ديارهم والتخلي عن مصادر رزقهم.

وفي ظل هذه الأجواء، يواصل الرئيس سلفاكير توطيد السلطة حوله للحفاظ على نفسه وتأمين المصالح السياسية والاقتصادية، وتحيط به مجموعة أساسية صغيرة من المتشددين من أهل الثقة المتربعين على قمة سلطة صنع القرار في البلد. وقد ركز أيضاً النائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، جهوده على بناء قاعدة دعمٍ وتحقيق مكاسب عسكرية في المناطق الواقعة تحت سيطرة فصيل رياك مشار في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومن ثم وسع رقعة الحرب رغم اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي كان للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دور الوساطة في التوصل إليه.

وفي الوقت نفسه، تعرقل كل من الحكومة وجماعات المعارضة وصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في أنحاء من البلد وتواصل الاستيلاء على موارد المعونة في خضم المحنة الاقتصادية المتفاقمة التي يشهدها البلد. وتفيد تحقيقات الفريق بأن استخراج الموارد الطبيعية وإساءة استخدامها في أنحاء معينة من البلد من جانب كل من القوات الحكومية والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (مشار) يجريان بالتوازي مع العمليات العسكرية ودعما لها وإثراءً للنخب السياسية والعسكرية.

ورغم المحاولات التي تقوم بها بعض جماعات المعارضة كي تتحد سياسياً، فإنها لا تزال مجزأة من الناحية العملياتية ولديها قدرة محدودة للإنفاق على العمليات العسكرية. وقد أبقى هذا الوضع ميزان القوى مائلا لصالح الحكومة وشجعها على مواصلة الاعتقاد بالحل العسكري بدلا من التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض.

وما زال التنافس فيما بين التحالفات والمصالح الإقليمية يقوض التوصل إلى توافق إقليمي بشأن تحقيق السلام في جنوب السودان، مما يتيح المجال للأطراف المتحاربة كي تحبط جهود السلام وتواصل إصرارها على اعتزام تسوية النزاع بالوسائل العسكرية. ومع ذلك، فإن عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة بات يقوض مصداقيتها الدولية بصورة متزايدة، بما في ذلك في المنطقة، حيث يعتمد الرئيس كير على علاقته مع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني ومع مصر لتلقي الدعم.

ويرى الفريق أنه نظراً لعدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذ الجهود السلمية الجارية، ولعدم ممارسة ضغوط شديدة من المنطقة والمجتمع الدولي، ستظل الحالة في البلد تتدهور، مخلفةً في ذلك عواقب أمنية وإنسانية كبيرة على الصعيد الإقليمي.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٤

ألف – ولاية الفريق وتعيين أعضائه ٤

باء – المنهجية ٤

جيم – التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة ٥

ثانيا – موجز النزاع ٦

ثالثا – العقبات المعرقلة لجهود السلام والمصالحة ٧

ألف – علاقات القوة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ٧

باء – تجزؤ الساحة السياسية والعسكرية ١٠

جيم – تفاقم التنافس العرقي ١١

دال – تصاعد التوترات الإقليمية ١١

رابعا – انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ١٤

ألف – استهداف المدنيين على أساس قبلي ١٤

باء – انتهاكات حقوق الطفل ١٧

جيم – عرقلة بعثات المساعدة الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ١٩

خامسا – مصادر التمويل ٢٥

ألف – عائدات النفط ٢٥

باء – تمويل الجماعات المسلحة من الإيرادات المتأتية من الأخشاب ٢٦

جيم – ابتزاز الأموال من موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ٢٨

سادسا – الأسلحة ٢٩

سابعا – تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر ٣٥

ثامنا – خاتمة ٣٧

تاسعا – التوصيات ٣٧

المرفقات* ٣٩

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا – معلومات أساسية

ألف – ولاية الفريق وتعيين أعضائه

١ – فرض مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف أفرادا وكيانات تشارك في النزاع الدائر في جنوب السودان وأنشأ لجنة جزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة المستهدَفين. وجدّد المجلس، باتخاذه القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧، نظام الجزاءات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨.

٢ – وقرّر مجلس الأمن، لدى إنشاء نظام الجزاءات، أن تُطبَّق التدابير الجزائية، التي تتألف من حظر السفر وتجميد الأصول، على الكيانات و/أو الأفراد الذين تحددهم اللجنة باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو باعتبارهم مشاركين في هذه الإجراءات أو السياسات، أو باعتبارهم قاموا بأدوار فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ – وأنشأ مجلس الأمن أيضا فريق خبراءٍ (فريق الخبراء المعني بجنوب السودان) لتقديم المعلومات والتحليلات المتعلقة بتنفيذ القرار. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بإمكانية تحديد أفراد وكيانات لإخضاعها لجزاءات، والمعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو أشكال المساعدة الأخرى ذات الصلة، وذلك بوسائل منها شبكات الاتجار غير المشروع، أو بيعها أو نقلها إلى الكيانات والأفراد الذين يقوضون العمليات السياسية أو ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. وقد مُدِّدت ولاية الفريق بموجب قرار المجلس ٢٣٥٣ (٢٠١٧) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤ – وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، عين الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2017/594)، وهم: خبير في قضايا المنطقة (أندروز أتا – أساموا)، وخبير في الموارد الطبيعية والشؤون المالية (أندريه كولماكوف)، وخبيرة في الشؤون الإنسانية (آنا أوسترلنك)، ومنسق وخبير أسلحة (كليم رايان)، وخبير في الجماعات المسلحة (كولين توماس – جنسن). وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أبلغت الأمانة اللجنة بأن السيد رايان قد استقال اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ بصفته منسقا لفريق الخبراء، مشيرةً مع ذلك إلى أنه سيظل خبير الأسلحة خلال فترة ولاية الفريق (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨).

٥ – ومنذ أن قُدم التقرير المؤقت للفريق المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979)، سافر أعضاء الفريق إلى كل من إثيوبيا وأوغندا وإيطاليا وبلجيكا وجنوب السودان وكينيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

باء – المنهجية

٦ – أُعد هذا التقرير استنادا إلى بحوث ومقابلات أجراها الفريق في الفترة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، فضلا عن استعراض الوثائق المتاحة من حكومة جنوب السودان وكيانات إقليمية منها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمات دولية تعالج المسائل المتعلقة بجنوب السودان. ويستند التقرير أيضا إلى أعمال قام بها الفريق من قبل، بما في ذلك

التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن، العلني منها والسري، ومئات المقابلات، ومجموعة كبيرة من المعلومات والأدلة المقدمة من طائفة واسعة من المصادر.

٧ - ويمتثل الفريق للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997). وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية المتحقق من صحتها والأدلة الملموسة ومشاهدات الخبراء الميدانية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية حيثما أمكن ذلك. وقد تحقق الفريق من جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير باستخدام مصادر متعددة ومستقلة لتلبية معايير الإثبات المناسبة.

٨ - وقام الفريق بعمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع حرصه على حماية السرية، عند الاقتضاء. وعندما يوصف مصدر ما بكلمة ''سري'' أو لا يذكر اسمه صراحةً في التقرير، يكون الفريق قد خلص إلى أن الكشف عن هوية المصدر يمكن أن يشكل تهديدا فعلياً لسلامته. وعندما يشار في هذا التقرير إلى مصدر عسكري موثوق بأنه ضابط أو قائد ''كبير''، فيعني ذلك أن المصدر يشغل مرتبة تتراوح بين ملازم أول وعميد. أما عندما يشار إلى مصدر عسكري سري بأنه ضابط أو قائد ''رفيع المستوى''، فإن ذلك يعني أن المصدر يشغل رتبة لواء أو رتبةً أعلى. وتوصف وثيقة ما بأنها سرية إذا كان الكشف عنها يمكن أن يعرض سلامة المصدر للخطر أو يؤثر بشكل آخر على سير التحقيقات التي يجريها الفريق.

٩ - ولأغراض جمع المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ودراسة تلك المعلومات وتحليلها، وفقا للتكليف الوارد في القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧)، استخدم الفريق مزيجا من عمليات المعاينة المباشرة للأسلحة والمعدات، والصور الفوتوغرافية، والأدلة المرئية الأخرى، وتقييمات الوثائق، والمقابلات مع المصادر المباشرة. ولم يكن ممكنا إجراء عمليات تفتيش رسمية لمخزونات الأسلحة نظرا لعدم وجود حظر على توريد الأسلحة.

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة

١٠ - يعمل الفريق بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلا أنه يود الإعراب عن خالص امتنانه لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفيها، ولمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وسائر موظفي الأمم المتحدة في أديس أبابا، وكمبالا، ونيروبي لما قدموه من دعم قيّم.

١١ - وقد أرسل الفريق، منذ بداية ولايته، ٣٠ رسالة رسمية إلى ٢٢ جهة متلقية، منها دول ومنظمات وكيانات أخرى، وتلقى ١١ ردا تتضمن المعلومات المطلوبة (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

ثانيا – موجز النزاع

١٢ – منذ أن قدم التقرير المؤقت للفريق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979)، وأنماط النزاع التي أُبلغ بها مجلس الأمن مستمرة في أنحاء كثيرة من جنوب السودان رغم استئناف المساعي الإقليمية التي تُوجت بتوقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في أديس أبابا[(١)].

١٣ – وقد أخذ النزاع في جنوب السودان يتسم أكثر فأكثر بكونه من أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم، مدفوعا أساسا باللجوء المستمر من جانب جميع الأطراف المتحاربة إلى استخدام العنف ضد المدنيين. وقد تحمل السكان المدنيون في كل من منطقة الاستوائية الكبرى وولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة وغرب بحر الغزال أفدح آثار العنف المفرط الذي كان يستهدف الأشخاص في معظم الأحيان على أساس الانتماء العرقي و/أو الدعم المتصور لجماعات المعارضة. وتلجأ الفصائل المتحاربة، وفي الأغلب منها القوات الحكومية، إلى أعمال القتل والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والتشريد القسري للأشخاص والنهب الممنهج وتدمير سبل العيش والقرى كأسلوب من أساليب الحرب في تلك المناطق. ونتيجة لذلك، أصبح النزاع أكثر فأكثر يتخذ شكل موجة متكررة من الأعمال الوحشية التي يقع ضحيتها السكان المدنيون بدلا من القتال فيما بين الجماعات المسلحة.

١٤ – وقد تفاقمت الأبعاد ضِمن الإثنية للنزاع في أيار/مايو ٢٠١٧ جراء الخلاف الذي وقع بين الرئيس كير والجنرال بول مالونق أوان وإثر محاولة النائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، توسيع قاعدة دعمه بين قبيلة النوير، وهي المحاولة التي قسمت بعض العشائر بينه وبين رياك مشار. وقد أسهم التوتر بين كير ومالونق بشكل خاص في ترسيخ الانقسامات القائمة في صفوف عشائر واراب وأويل وبور من قبيلة الدينكا، وأضعف بدرجة كبيرة جزءاً من القاعدة العسكرية والعرقية للرئيس لدى تلك العشائر.

١٥ – وفي خضم الحالة المتردية في البلد، لا يزال الرئيس كير يحكم قبضته على السلطة. وقد أحاط نفسه، في سياق ذلك، بمجموعة أساسية صغيرة تتربع على قمة هرم صنع القرار في البلد (انظر الفقرة ٢٠ أدناه).

١٦ – ويعرقل ممثلو الحكومة وجماعات المعارضة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الضعفاء في أنحاء من البلد ويواصلون البحث عن فرص للاستيلاء على موارد المعونة في خضم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي يشهدها البلد. واستنادا إلى المقابلات المطولة التي أُجريت مع مصادر مستقلة متعددة لديها معرفة مباشرة، واستكملت باستعراض مستفيض للوثائق المتاحة، يسرد الفريق تفاصيل مختلف الاستراتيجيات والوسائل التي تعرقل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مع الإشارة إلى حالات محددة في هذا التقرير. وينظر الفريق أيضا في استغلال خشب الساج وفرض الضرائب غير القانونية تعزيزا لجهود الحرب.

١٧ – وما تزال الإمدادات العسكرية التي تقدم إلى جماعات المعارضة محدودة، وقد أبقى هذا الوضع ميزان القوى مائلا لصالح الحكومة وجرَّأها على مواصلة الاعتقاد بالحل العسكري بدلا من التسوية عن طريق التفاوض. وما زالت القيادة والسيطرة على جماعات المعارضة موجودتين في الأساس بأيدي كبار القادة الذين تشكِّل قراراتهم وسياساتهم طابع النزاع وتوجهَه.

(١) يمكن الاطلاع على نص الاتفاق عن طريق هذا الرابط: https://igad.int/attachments/article/1731/1712%2021%20Signed%20CoH%20Agreement.pdf، تم الاطلاع عليه في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

ثالثا – العقبات المعرقلة لجهود السلام والمصالحة

ألف – علاقات القوة في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

١٨ – في ظل غياب رياك مشار، يحتفظ الرئيس سلفا كير والنائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي بهيمنتهما على الساحة السياسية في جنوب السودان. ويمثل تقاسم السلطة بين الزعيمين الدعامة الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، حيث تضطلع الجهات الفاعلة الأخرى بدور هامشي على الساحة السياسية حاليا. إلا أن العلاقة بين الزعيمين أصبحت تمثل تحالف مصالح يرتكز بالأساس على جهودهما الرامية إلى حماية مصالحهما الاقتصادية ومخططاتهما السياسية المشتركة لمنع مشار من المشاركة في اتفاق السلام، والحفاظ بالتالي على الوضع السياسي الراهن[٢].

١٩ – ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الذي برزت فيه الخلافات بين الأطراف في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بشأن طرائق إجراء المشاورات السابقة لانعقاد منتدى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة S/2017/979، الفرع ثالثا – ألف)، تفاقَم انعدام الثقة بين الأطراف[٣]. وازداد تهميش ممثلي المحتجزين السابقين التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتقويض دورهم بقصد الحد من قدرتهم على أداء أدوارهم، بينما يتعرض تعبان دينق قاي لضغط هائل لإثبات أهميته في ترتيب تقاسم السلطة وإبداء ولائه للرئيس كير[٤].

٢٠ – ويواصل الرئيس كير إحكام قبضته على الحكومة بإقالة كل من يرى في وجودهم تهديدا لبقائه في السلطة[٥]. ومن ثم فقد أحاط نفسه بمجموعة أساسية صغيرة من أهل الثقة المتشددين على قمة هرم صنع القرار في البلد، ومنهم الفريق أكول كوور كوك من جهاز الأمن الوطني ومتشددون سياسيون من قبيل وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن إيليا لومورو، ووزير الإعلام مايكل ماكووي، وغيرهم ممن ترتبط مصالحهم السياسية والاقتصادية ارتباطا قويا باقتصاد الحرب السائد. وخسر الحلفاء الأساسيون السابقون للرئيس كير مثل الجنرال بول مالونق أوان، الرئيس السابق للأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، في الصراعات اللاحقة على السلطة أمام الحلفاء المقرَّبين مثل أكول كوور كوك، مدير جهاز الأمن

---

(٢) مقابلات مع مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة في جوبا، وساسة كبار متعددين من جنوب السودان في نيروبي، ومع ساسة متعددين من جنوب السودان في كمبالا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣) في مقابلة مع صحيفة الموقف الصادرة باللغة العربية، نُقِل عن وزير الإعلام، مايكل ماكووي، قوله إن الحكومة ترغب في استقالة وزير الخارجية دينق ألور، وهو أحد ممثلي المحتجزين السابقين التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة، بدعوى قيامه بالتعبئة ضد الحكومة. انظر إذاعة تمازج، "Government wants foreign minister Deng Alor to resign"، (١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨)، متاح على الرابط التالي: https://radiotamazuj.org/en/news/article/government-wants-foreign-minister-deng-alor-to-resign، جرى الاطلاع عليه في ٢ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٤) مقابلات مع مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة في جوبا، والعديد من كبار ساسة جنوب السودان في نيروبي، والعديد من ساسة جنوب السودان في كمبالا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٥) أُعفي الجنرال بول مالونق أوان وحلفاؤه مثل تيلار رينق دينق، سفير جنوب السودان إلى الاتحاد الروسي، وحاكم ولاية البحيرات الشرقية فيليب ووتشوك بور، من مناصبهم. والآخرون ممن عُزِلوا من مناصبهم في الآونة الأخيرة يشملون مساعد رئيس عمليات قوات الدفاع، الفريق ماريال تشانونق الخاضع للجزاءات، ووزير المالية ستيفن ديو، وعدد من حكام الولايات. ويستعين الرئيس كير بالمراسيم الرئاسية لإقالة ممثلي الحكومة.

الوطني. ويستند توطيد السلطة إلى جهود قصيرة الأجل للحفاظ على الوضع الراهن وتمكين شاغلي المناصب الحكومية العليا من الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية والسياسية، لأطول فترة ممكنة[٦].

٢١ - وأدى الشقاق بين الرئيس كير والجنرال مالونق إلى إضعاف قدرة الحكومة على تعبئة الميليشيات الإثنية من منطقة أويل بشمال بحر الغزال، التي تتركز فيها قاعدة دعم مالونق بالأساس، كما قوض جزءا من إجمالي قاعدة النفوذ العسكرية والإثنية للرئيس. وعلى الرغم من أن الجنرال مالونق لا يزال في المنفى، فقد أحدثت التوترات القائمة بين زعيمي الدينكا المتنفذيْن صدعا راسخا بين الدينكا في أويل والدينكا في واراب. فالدينكا الموالون لمالونق في أويل يعارضون الرئيس ويرون أن خروجه هو السبيل الوحيد لحفاظ جماعتهم الإثنية على قاعدة نفوذها في البلد[٧].

٢٢ - ولا يزال الرئيس كير يرى مشار مصدر تهديد لبقائه في السلطة، مثلما يرى تعبان في عودة مشار خطرا على دوره في الحكومة. وأدت المصلحة المشتركة الناجمة عن ذلك والمتمثلة في عزل مشار إلى اتخاذ الزعيمين موقفا عدائيا من أي احتمال لإشراكه في أي اتفاق سلام. ونشأ عن الموقف المعادي لمشار من جانب الحكومة وتعبان دينق، النائب الأول للرئيس، تصور بين بعض الجهات المعنية بعملية السلام مفاده أن المجتمع الدولي إذا أصرّ على عودة رياك مشار، قد يؤدي ذلك إلى سحب الحكومة والنائب الأول تعاونهما مع الجهود الدولية[٨].

٢٣ - وقد حدث تدهور كبير في العلاقة بين الحكومة وآليات الرصد الدولية، فضلا عن دول رئيسية في المنطقة وجهات مانحة رئيسية (لا سيما الولايات المتحدة). وفي التعامل مع المجتمع الدولي، تعتبر الحكومة أي محاولة لإشراك المعارضة أو فرض تدابير عقابية، مثل إعلان الولايات المتحدة فرض حظر أحادي الجانب على توريد الأسلحة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨[٩]، بمثابة تقويض لمشروعيتها. وسعيا إلى تبرير ادعاءات التحيز الموجهة من أطراف خارجية، تقوم الجهات الفاعلة الحكومية بتضخيم الخلافات الثانوية مع الشركاء الدوليين وآليات الرصد الإقليمية. ونتيجة لذلك زادت دعاية المتشددين في الحكومة ضد الجهود الدولية وآليات الرصد، ولا سيما اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان[١٠].

٢٤ - ويتصدَّر الآلية الدعائية الحكومية أهمُ حلفاء الرئيس ومنهم مارتن إيليا لومورو الذي يحمل جنسيتي المملكة المتحدة وجنوب السودان ويشغل حاليا منصب وزير شؤون مجلس الوزراء. ففي الجولة الأولى من منتدى التنشيط الرفيع المستوى، حاول لومورو إفساد العملية بإعرابه عن عدم تأييد الحكومة للتقرير الصادر عن المشاورات السابقة لانعقاد المنتدى والذي استند إليه المنتدى. وعندما أخفق هذا

(٦) مقابلات مع مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة في جوبا، ومع ساسة كبار من جنوب السودان في نيروبي، وساسة كبار من جنوب السودان في كمبالا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٧) مقابلات مع أربعة من كبار ساسة جنوب السودان واثنين من ناشطي الدينكا الشباب في نيروبي، ١٥-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٨) مقابلة سرية مع أحد كبار الدبلوماسيين في جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٩) انظر: US Arms Restrictions on South Sudan، المتاح على الرابط التالي: https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/02/277849.htm، جرى الاطلاع عليه في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

(١٠) مقابلتان مع اثنين من المسؤولين الحكوميين السابقين في نيروبي ومصدر سري من كبار المسؤولين في جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

النهج، تمسّك بما سماه ''خطوطا حمراء''، وهي مواضيع محددة اعتبرها محظورة. وترتب على موقفه المتشدد تعذُّر تحقيق أهداف المنتدى[١١]. ويقود وزير الإعلام، مايكل ماكووي، جهود الحكومة الرامية إلى تقييد حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة[١٢]. وتشمل هذه الفئة شخصا ثالثا هو أكول كوور كوك، رئيس جهاز الأمن الوطني. والجهاز الذي يرأسه مسؤول عن العديد من الفظائع والعراقيل التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد[١٣].

٢٥ - أما النائب الأول للرئيس، تعبان، فركّز جهوده على تحقيق مكاسب عسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (بما في ذلك بانيجار وأكوبو وباجاك) وتقويض النفوذ السياسي لرياك مشار بتصوير النائب الأول السابق للرئيس في هيئة شخص لا يمكن أن يعمل مع الرئيس كير، ومن ثم لا ينبغي أن يعود إلى الحكومة الانتقالية[١٤]. وفي سياق هذا المسعى، قوض الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (تعبان) اتفاق وقف الأعمال العدائية القائم ووسع نطاق الحرب في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وعلى الرغم من توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أديس أبابا، أمر تعبان بإرسال قوات إلى الأجزاء الشمالية من جونقلي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[١٥] في محاولة لاستعراض قوته العسكرية والسياسية في الفترة السابقة للجولة الثانية من منتدى التنشيط الرفيع المستوى في أديس أبابا[١٦]. ومثّلت هذه الخطوة انتهاكا لروح ونص اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وُقِّع قبل أقل من شهر.

٢٦ - وفي حين أن جهود تعبان أدت إلى زيادة نفوذه السياسي والعسكري تدريجيا في بعض أنحاء البلد، فإن قاعدة الدعم التي يحظى بها لم تعزز من قدرته على تقويض نفوذ مشار في الحياة السياسية للبلد وفي صفوف جماعة النوير العرقية[١٧]. وقاعدة تعبان مشتراة، وتتطلب موارد للحفاظ عليها، وتمثل تفسيرا آخر لدوره في اقتصاد الحرب السائد[١٨]. ولم تكن جهوده كافية كذلك لاستمالة المتشددين

(١١) مقابلات مع مشاركين متعددين في المنتدى الرفيع المستوى، نيروبي وكمبالا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٢) للاطلاع على تقارير مفصلة بشأن قمع حرية التعبير في جميع أنحاء البلد، انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن الحق في حرية الرأي والتعبير في جنوب السودان منذ أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦ (Report on the right to freedom of opinion and expression in South Sudan, Since the July 2016 crisis)، (شباط/فبراير ٢٠١٨). متاح على الرابط التالي [باللغة الإنكليزية]: https://unmiss.unmissions.org/sites/default/files/unmiss-ohchr_freedom_of_expression_report_-_final_amendment_26_feb_2018.pdf.

(١٣) مقابلات مع مصادر سرية متعددة في جوبا ونيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٤) مقابلات مع مشاركين متعددين في منتدى التنشيط الرفيع المستوى وأحد كبار ساسة جنوب السودان الموالين للحكومة في نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٥) انظر النشرة الصحفية لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: http://ctsamm.org/wp-content/uploads/2018/01/CTSAMM-Press-Release-January-17-2018.pdf.

(١٦) مقابلات مع مصادر سرية في جوبا، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٧) مقابلات مع مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة في جوبا، وأحد كبار ساسة جنوب السودان في نيروبي، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٨) مقابلات مع مصادر من جنوب السودان في نيروبي وكمبالا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

الأساسيين في الحكومة الذين لا يزالون ينظرون بعين الحذر إلى أفعاله ونواياه[١٩]. وعلى الرغم من الفكرة السائدة لدى جماعات المعارضة ومفادها أن الرئيس كير يستخدم تعبان، فمن الواضح أن النائب الأول للرئيس يستغل الموقف أيضا لتأمين وضعه على الساحة السياسية وإثراء نفسه وتعزيز دوره بوصفه شخصا قادرا على الوفاء بتعهده بمحاربة المعارضة[٢٠].

باء – تجزؤ الساحة السياسية والعسكرية

٢٧ – يتجلى استمرار تجزؤ الساحة السياسية والعسكرية في جنوب السودان في انتشار الجماعات المعارضة. فقبل المحاولات الأخيرة التي قام بها بعض الأطراف لتشكيل تحالف، والتي تُوِّجت بتشكيل تحالف المعارضة في جنوب السودان في آذار/مارس ٢٠١٨، كان الافتقار إلى قيادة تنفيذية موحدة قد أدى إلى تنافس جماعات المعارضة على جزء من النفوذ السياسي والعسكري للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (مشار). وفي بعض أنحاء منطقة الاستوائية الكبرى، تكبدت جبهة الخلاص الوطني، بقيادة الجنرال توماس سيريلو، خسائر فادحة في مواجهات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات مشار، وعلى الرغم من حدوث عدد من الانشقاقات في المستويات العليا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي، فإن الوجود العسكري لجبهة الخلاص الوطني محدود على أرض الواقع.

٢٨ – وبعض جماعات المعارضة التي أجرى الفريق مقابلات معها أرجعت عجزها عن الاتحاد إلى رفض مشار النظر في الخيارات المتاحة لضم آخرين إلى صفه أو تليين موقفه والانضمام إلى آخرين. وتدفع تلك الجماعات بأن المرة الوحيدة التي قبِل فيها مشار الانضمام إلى صف جماعات المعارضة خلال الجولة الأولى من منتدى التنشيط الرفيع المستوى في أديس أبابا، على سبيل المثال، كانت عندما تقدَّمت الجماعات الأخرى بطلب جماعي بإطلاق سراح مشار المحتجز في جنوب أفريقيا لتمكينه من المشاركة في المحادثات. وأخبر حاكم ولاية غرب الاستوائية السابق، جوزيف باكوسورو، الفريق بأن: ”مشار دائما ما يرغب في انضمام الآخرين إلى صفه. وهو لا ينظر في أي وضع يتطلب منه التوصل إلى حل توفيقي لتشكيل جبهة معارضة متحدة[٢١]“. بيد أن الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ جماعات المعارضة عمليات مستقلة ضد الحكومة أضعف تلك الجماعات وأبقى ميزان القوى بدرجة كبيرة مائلا لصالح الحكومة[٢٢]. وعززت المكاسب التي حققتها الحكومة بدورها من اعتقادها في انتصارها العسكري على المعارضة[٢٣].

٢٩ – ولا تزال جماعة مشار تعتبر عودة قائدها من جنوب أفريقيا عنصرا رئيسيا في قراراتها ومشاركتها في العمليات الإقليمية، على نحو ما أفاد به الفريق في تقريره المؤقت الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979). ففي الجولة الأولى من منتدى التنشيط الرفيع المستوى، أراد ممثلو مشار رهن توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية بالإفراج عن قائدهم[٢٤]. وفسّر ممثلو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (مشار) الذين تكلموا مع الفريق غياب قائدهم باعتباره علامة على أن المنطقة

(١٩) مقابلات مع مصادر من مسؤولي جنوب السودان الكبار في نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٠) مقابلات مع مصدر سري تابع للأمم المتحدة في جوبا، وأحد كبار ساسة جنوب السودان في نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢١) مقابلة مع جوزيف باكوسورو في كمبالا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٢) مقابلة مع مصادر سرية تابعة للأمم المتحدة، جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٣) مقابلات مع ساسة متعددين من جنوب السودان وأحد الدبلوماسيين الكبار، جوبا ونيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٤) مقابلات مع ثلاثة من ساسة جنوب السودان في نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

لا تزال غير ملتزمة بالسلام على الرغم من عقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى[٢٥]. ولم تتخذ المنطقة قرارا بشأن إعادة مشار رغم مطالبة جماعات معارضة أخرى بعودته.

جيم – تفاقم التنافس العرقي

٣٠ – لا يزال الانتماء العرقي أداة التعبئة الرئيسية للأطراف المتحاربة في جنوب السودان. وعلى هذا النحو، لم يتبدد البعد العرقي للنزاع منذ صدور التقرير المؤقت للفريق. ولا تزال التوترات بين قبيلتي الدينكا والنوير التي اندلع بسببها النزاع منذ البداية متقدة بشدة كما سبق الإبلاغ عنه، ولا سيما بسبب التصورات المحيطة بغياب مشار عن البلد. وظلت التوترات بين القبائل الأخرى وعشائر قبيلة الدينكا، وبخاصة قبائل أقاليم الاستوائية، متأججة بنفس القدر[٢٦].

٣١ – وتفاقمت الانقسامات الداخلية العرقية بشكل خاص داخل الجماعات العرقية المنتمية إلى قبيلتي النوير والدينكا. وعلى جانب قبيلة النوير، لا يزال الشرخ الآخذ في التعمق بين رياك مشار والنائب الأول للرئيس، تعبان دينق، يستقطب بعض العشائر، ولا سيما عشيرة لو النويرية في ولاية جونقلي. ثم إن الانشقاقات داخل مختلف عشائر الدينكا وفيما بينها تغدو أيضا أكثر تجذرا نتيجة للتوتر القائم بين الرئيس سالفاكير ورئيس الأركان العامة السابق بول مالونق. وقد أقيل الجنرال مالونق في أيار/مايو ٢٠١٧ وكان قيد الإقامة الجبرية في جوبا لمدة سبعة أشهر قبل السماح له بالسفر إلى كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفيما بعد، تمت إقالة الموالين لمالونق، بمن فيهم سفير البلد لدى الاتحاد الروسي، تيلر رنق دينق، من الحكومة بسبب ارتباطهم برئيس الأركان السابق[٢٧].

٣٢ – ومنذ اندلاع النزاع، حشد أفراد قبيلة الدينكا جهودهم حول فكرة استحواذ الدينكا على السلطة والهيمنة عليها. بيد أن استئثار الرئيس كير بالسلطة، ونقص الموارد للإنفاق على شبكات التشايع العرقي الموجودة، وإقالة موالين رئيسيين للدينكا مثل مالونق، كل ذلك أثر في تماسك الدينكا داخليا[٢٨]. وعُمقت الانشقاقات القبلية القائمة في صفوف عشائر بور وأويل وواراب التابعة لقبيلة الدينكا. ودفعت الأضرار المحتملة الناجمة عن تصدع العلاقات الداخلية بين عشائر الدينكا بعض كبار أعضاء مجلس أعيان جيينق إلى محاولة منع تصعيد الموقف.

دال – تصاعد التوترات الإقليمية

٣٣ – يجد جنوب السودان نفسه وسط عدد من التوترات الإقليمية التي تؤثر تأثيرا هائلا في علاقاته الثنائية وتؤدي إلى تدخل أطراف إقليمية في شؤونه. ويتمثل أولها في الجهود التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للبحث عن حلفاء عسكريين على طول البحر الأحمر في التعامل

(٢٥) مقابلات أجريت مع قادة متعددين من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في كمبالا، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٦) اتخذ مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في بيانه الصادر في ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٨، قراراً بإلغاء الإقامة الجبرية لريك مشار في جنوب أفريقيا. انظر https://reliefweb.int/report/south-sudan/communiqu-61st-extra-ordinary-session-igad-council-ministers-situation-south.

(٢٧) مقابلات أجريت مع جنرال سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان واثنين من كبار السياسيين في نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢٨) مقابلات مع ساسة كبار من جنوب السودان، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

مع الأزمة الخليجية التي تشمل قطر والنزاع اليمني[٢٩]. وأثرت التحالفات الناشئة سلباً في العلاقات الثنائية القائمة بين بعض البلدان في القرن الأفريقي، بما في ذلك بين السودان ومصر. وازدادت التوترات القائمة بين البلدين حول النزاع على مثلث حلايب والنفوذ التركي في جزيرة سواكن والاختلاف في السياسة حيال جماعة الإخوان المسلمين[٣٠]. وازدادت التوترات بين السودان وإريتريا بسبب تحسن العلاقات بين إريتريا ومصر وما نجم عن ذلك من تصور حدوث تهديدات من جانب إريتريا ضد كل من السودان وإثيوبيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت السودان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في مناطقها المتاخمة لإريتريا (منطقتا شمال كردفان وكسلا) وعززت قواتها في تلك المناطق عقب ورود تقارير عن وجود قوات مصرية في قاعدة سوا الإريترية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٣١].

٣٤ - أما المصدر الثاني من مصادر التوتر فهو ناجم عن تشييد سد النهضة الإثيوبي الكبير. فعقب الاجتماع الثلاثي الذي عقد بين إثيوبيا والسودان ومصر على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أكدت البلدان الثلاثة عدم وجود خلافات بينها بشأن المشروع[٣٢]. وعلى الرغم من هذه التأكيدات، لا تزال التوترات قائمة بين إثيوبيا ومصر، على النحو المشار إليه في التقرير المؤقت للفريق (S/2017/979)، وكذلك المخاوف الإثيوبية بشأن احتمال قيام إريتريا بتخريب السد. وقد أدى التنازع بشأن السد إلى استقطاب التحالفات الإقليمية، حيث أخذ التعاون يزداد بين مصر وأوغندا وإريتريا وجنوب السودان من جهة، وبين إثيوبيا والسودان من جهة أخرى[٣٣].

٣٥ - ويكتسي أهميةً أيضا التنافسُ الإقليمي فيما بين إثيوبيا وكينيا وأوغندا على النفوذ في جنوب السودان كوسيلة لحماية المصالح الوطنية لكل منها. وتتسبب التوترات النابعة من هذا التنافس في عدم وجود إجماع إقليمي بشأن أزمة جنوب السودان وفي الطبيعة التنافسية للعمليات الإقليمية الجارية في المنطقة.

---

(٢٩) انظر على سبيل المثال، *Africa Confidential*, "Rival Arab powers take their fight to Africa" (9 February 2018)، متاح على الرابط التالي: https://www.africaconfidential.com/article/id/12234/Rival_Arab_powers_take_their_fight_to_Africa.

(٣٠) أصبح التوتر بين البلدين واضحا عندما احتج السودان على تأكيد مصر سيادتها على حلايب في رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ واستدعى سفيره لدى مصر للتشاور في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣١) الادعاءات بوجود قوات مصرية في إريتريا أبلغت عنها لأول مرة قناة الجزيرة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ثم موقع Middle East Monitor في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. انظر: https://www.middleeastmonitor.com/20180104-uae-backed-egyptian-forces-arrive-in-eritrea/، تم الاطلاع عليه في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣٢) أفيد بأن عبد الفتاح السيسي، رئيس مصر، صرح، في مؤتمر صحفي نظم بعد الاجتماع، بأنه ”لا توجد أزمة“، انظر: www.egypttoday.com/Article/1/41352/Sisi-re-assures-after-GERD-summit-No-country-will-be، تم الاطلاع عليه في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨؛ و www.egyptindependent.com/no-crisis-between-egypt-sudan-and-ethiopia-sisi/، تم الاطلاع عليه في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٣٣) توطدت العلاقات العسكرية بين إثيوبيا والسودان، وكذلك العلاقات بين إريتريا ومصر. وزار رئيس الأركان الإثيوبي الخرطوم في آب/أغسطس ٢٠١٧، بينما قام الفريق عماد الدين مصطفى عدوي، رئيس هيئة الأركان السودانية، بزيارة أيضا إلى أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بعد أيام من إغلاق الحدود الإثيوبية مع إريتريا. وقام الرئيس الإريتري إسياس أفورقي بزيارة إلى القاهرة استغرقت يومين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تم خلالها مناقشة العلاقات الثنائية وآخر المستجدات في منطقة حوض النيل.

٣٦ - وفي خضم هذه التوترات المتصاعدة، أصبح جنوب السودان مسرحا للتنافس الإقليمي، حيث تسعى دول شتى للتأثير في الوضع الراهن في جوبا تبعا لمصالحها الوطنية[٣٤]. فأوغندا تدعم حكومة سالفا كير وتدفع في اتجاه بذل جهود لإعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان كوسيلة للمضي قدما صوب إجراء الانتخابات في جنوب السودان. وتواصل السودان وإثيوبيا العمل على تعزيز منتدى التنشيط الرفيع المستوى الجاري. وعمدت مصر إلى زيادة أنشطتها في المنطقة، ولا سيما في جنوب السودان[٣٥]، في محاولة منها للحفاظ على مصالحها القائمة منذ أمد طويل حول نهر النيل وكانعكاس لتوتراتها القائمة مع إثيوبيا بشأن بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

٣٧ - وترى مصر أن الفرصة سانحة لإضعاف نفوذ إثيوبيا ومصالحها الطويلي الأمد في جنوب السودان، وقد وجدت في الرئيس الأوغندي موسيفيني شريكا جاهزا يعتبر إثيوبيا منافسا سياسيا على النفوذ الإقليمي[٣٦]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نقلت مصر وأوغندا عملية إعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان من كمبالا إلى القاهرة وشاركت في تيسير عقد اجتماع بين المحتجزين السابقين في الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان. وبقيامها بذلك، أوهنت مصر وأوغندا منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - وهي عملية يرى البَلَدان أن إثيوبيا تحرك خيوطها[٣٧]. وجنوب السودان مهم أيضا لسعي مصر للحصول عن مصادر بديلة للمياه، بما في ذلك الإنشاء المحتمل لقناة جونقلي التي ستزيد تدفق المياه إلى نهر النيل. أما تقرّب جنوب السودان من جامعة الدول العربية فيكشف عن مدى نفوذ القاهرة المتزايد في جوبا، ودورها كشريك سياسي وأمني إقليمي. وإذا انضمت جنوب السودان إلى الجامعة العربية، فستكون الدولة الوحيدة ذات الأغلبية غير المسلمة في المنظمة.

٣٨ - كما تؤدي التحديات الداخلية المتصاعدة في فرادى بلدان المنطقة إلى تعقيد الجهود التي تبذلها من أجل الانخراط بقوة في جنوب السودان، وإلى تسهيل تسرب أزمة جنوب السودان إلى المنطقة. فباستثناء تيسير اجتماع جماعات المعارضة في نياهورورو، بهدف مساعدتها على التوصل إلى موقف مشترك، لم تقد كينيا، مثلا، أي مبادرة سلام رئيسية ولم يكن لها نشاط في العمليات الإقليمية في جنوب السودان، لأنها تركز على الشأن الداخلي[٣٨]. وبالنظر إلى الدور القيادي الذي تضطلع به إثيوبيا في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإن التحديات الداخلية المستمرة التي تواجهها واستقالة رئيس الوزراء هيليماريام ديسلغن في شباط/فبراير ٢٠١٨ تشكل تطورات رئيسية تؤثر في توجه علاقاتها الثنائية مع جنوب السودان. وستؤثر هذه التطورات أيضا في مجمل دور الهيئة الحكومية الدولية في جنوب السودان، بالنظر إلى الدور القيادي لإثيوبيا في تلك الهيئة الإقليمية.

(٣٤) للاطلاع على مناقشة لمصالح وطنية مختلفة، انظر التقرير المؤقت للفريق (S/2017/979).

(٣٥) وقّع جنوب السودان ومصر على مذكرة تفاهم لإنشاء آلية للتشاور السياسي بين البلدين في آذار/مارس ٢٠١٨.

(٣٦) مقابلة سرية مع أحد كبار المسؤولين الأوغنديين، كمبالا، شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٣٧) مقابلات مع ساسة متعددين من جنوب السودان، نيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٣٨) مقابلة سرية أجريت مع أحد مصادر الحكومة الكينية وقادة متعددين لجماعات المعارضة في جنوب السودان، نيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

رابعا – انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٣٩ – استناداً إلى المقابلات التي أجريت مع الضحايا والشهود والمصادر المستقلة المتعددة ذات المعرفة المباشرة، واستكمالها بمراجعة شاملة للوثائق، يخلص الفريق إلى أن الانتهاكات الواسعة النطاق للأحكام الواجبة التطبيق من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني استمرت منذ نشر تقريره المؤقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979)، مع إفلات شبه كامل من العقاب. فبموجب القانون الدولي، تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة المساءلة عن التجاوزات المرتكبة. بيد أن قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن ارتكاب الغالبية العظمى من هذه الانتهاكات، ومن ثم فهي تشكل التهديد الرئيسي للسكان الذين يقع عليها واجب حمايتهم. وقد أخفقت قيادة البلد في ردع أو معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات أو أولئك الذين يتحملون مسؤولية قيادية، مما يسهم في دائرة الإفلات من العقاب التي تؤدي إلى وقوع المزيد من الفظائع، التي تزداد وحشيةً، ضد المدنيين[٣٩].

٤٠ – وتشمل انتهاكات القانون الدولي الواجب التطبيق التي وقعت في جنوب السودان عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ والتعذيب؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وحالات الاختفاء القسري؛ وفرض قيود على حرية الصحافة؛ وانتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي وفي تكوين الجمعيات؛ والتهجير القسري للمدنيين؛ والهجمات على العاملين في المجال الإنساني وعرقلة المساعدة الإنسانية؛ وتقييد حرية التنقل؛ والمضايقة والتخويف من أجل نشر الرعب؛ والضرب وغيره من أشكال سوء المعاملة؛ والتحريض على العنف؛ وأعمال النهب، وتدمير سبل العيش والمنازل والمستشفيات والمدارس. وفي تقدير الفريق، استخدمت جميع الأطراف العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي كأسلوب من أساليب الحرب ولا يزال هذا النوع من العنف يمثل السمة المميزة للنزاع (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). وتتواصل أيضا الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال وتجنيدهم[٤٠].

ألف – استهداف المدنيين على أساس قبلي

٤١ – لا يزال المدنيون الذين لا يقومون بدور نشط في الأعمال العدائية يتعرضون للاستهداف المتعمد بسبب انتمائهم القبلي أو السياسي كجزء من العمليات العسكرية. وفي نهاية عام ٢٠١٦، أعربت هيئات متعددة تابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء تصاعد البعد العرقي للنزاع[٤١]. ووفقاً لما ذكره السيد أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، ثمة خطر كبير لتصاعد العنف على أسس عرقية ”مع احتمال حدوث إبادة جماعية“. وأشار كذلك إلى أنه على الرغم من أن هذا لم يحدث بعد،

(٣٩) وفقًا لمصادر الأمم المتحدة السرية، لم تحقق الحكومة أي تقدم يذكر في التحقيق مع الأفراد أو القادة المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين أو مساءلتهم. انظر أيضاً A/HRC/30/37، الفقرة ٢٩. وانظر كذلك: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22691&LangID=E.

(٤٠) مقابلات متعددة أجراها الفريق مع موظفين تابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفين تابعين لوكالات الأمم المتحدة، ومواطنين من جنوب السودان، وعاملين في المجال الإنساني، وباحثين في مجال حقوق الإنسان، ومصادر دبلوماسية في جوبا ونيروبي وكمبالا ونيويورك ولندن، وعن طريق الهاتف، في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨.

(٤١) انظر S/2017/326، الفقرات ٦١ إلى ٦٧.

فإن ”الإبادة الجماعية مسار متدرج (و) لا تحدث بين عشية وضحاها“[٤٢]. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أبلغ مكتب المستشار الخاص الفريق بأنه شاهد نفس النمط من التأثير الوحشي على السكان المدنيين طوال عام ٢٠١٧ كما كان الحال في عام ٢٠١٦، وأنه يرى أن خطر الإبادة الجماعية والفظائع الأخرى لا يزال مرتفعا، وأنه وجد أن الانقسامات العرقية أصبحت أكثر تجذرا[٤٣]. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على سبيل المثال، استمر القتال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في كافة أنحاء أقاليم الاستوائية الكبرى، وفي عدة أنحاء من منطقة أعالي النيل الكبرى، وفي بعض أنحاء غرب بحر الغزال، مما أدى إلى وقوع عدد هائل من الضحايا المدنيين ونزوح السكان، مما يؤكد هذه الملاحظات.

٤٢ - واستمر العنف العرقي في أقاليم الاستوائية الكبرى طوال عام ٢٠١٧، حيث واصل الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات الدينكا المتحالفة معه عمليات التطهير ضد قوات المعارضة[٤٤]. وأدى العنف المتصاعد إلى تشريد حوالي ٠٠٠ ٤١٨ شخص داخليا في جميع أنحاء المنطقة في عام ٢٠١٧[٤٥] مقارنة بأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ في عام ٢٠١٥[٤٦]. وفرّ ما يقدر بنحو مليون شخص، معظمهم ينتمون إلى أقاليم الاستوائية، باتجاه الجنوب عبر الحدود الأوغندية منذ منتصف عام ٢٠١٦[٤٧].

٤٣ - أما منطقة أعالي النيل التي عانت أشد المعاناة منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٣، فقد شهدت مزيدًا من أحداث العنف طوال عام ٢٠١٧ بسبب عمليات قامت بها القوات الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل[٤٨]. واندلعت التوترات العشائرية في ولاية الوحدة حيث حاول النائب الأول للرئيس، تعبان دينق، توسيع قاعدة فصيله في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في معظم أنحاء المنطقة. وفي إحدى الهجمات التي شنت ضد الجناح المعارض في الجيش الشعبي (مشار) في نيمني، بمقاطعة قويت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصيب العديد من المدنيين وأحرقت العديد من التوكولات (الأكواخ المستديرة)[٤٩]. ونُهبت وخرِّبت مجمعات تابعة لمنظمات غير حكومية

(٤٢) UNMISS, near verbatim transcript of briefing to press in Juba, 11 November 2016.

(٤٣) مقابلة هاتفية أجراها الفريق، شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٤٤) للاطلاع على تفاصيل عن طبيعة هذه العملية، انظر الوثيقة S/2017/979.

(٤٥) انظر خريطة تعكس اتجاهات التشرد في Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin South Sudan, No. 1 (18 January 2018)، متاح عن طريق هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_180118_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin01.pdf.

(٤٦) انظر خطة الاستجابة الإنسانية لعام، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: ٢٠١٦. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_hrp_SS_Final_WEB.pdf.

(٤٧) بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين شُردوا في جميع أنحاء البلد منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٣ أكثر من ٤ ملايين شخص، من بينهم ١,٩ مليون نازح داخلياً، ويقدر أن ما يصل إلى ٨٥ في المائة منهم أطفال ونساء. وفرّ أكثر من مليوني شخص إلى البلدان المجاورة - بزيادة تبلغ ١,٣ مليون شخص منذ اندلاع أحداث العنف في تموز/يوليه ٢٠١٦. خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_2018_HumanitarianResponsePlan.pdf.

(٤٨) شهدت جونقلي توترات بين عشيرتي موريل وبور من قبيلة الدينكا في أواخر عام ٢٠١٧، مما أدى إلى نزوح حوالي ٠٠٠ ٢ مدني إلى قرية بايويل.

(٤٩) عدد من مصادر الأمم المتحدة والمصادر الإنسانية السرية.

ومرافق صحية وغذائية؛ وتعيَّن تعليق عملية لتوزيع الأغذية لمساعدة أكثر من ٧٠٠ ١ شخص؛ وقامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بإجلاء عدة عاملين في المنظمات غير الحكومية[٥٠].

٤٤ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شنت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي (مشار) هجوما على مدينة كوش التي تسيطر عليها الحكومة في ولاية الوحدة، في انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية. وقتل ١٥ شخصا، من بينهم ثلاثة أطفال وأصيب ٢٦ شخصا بجروح وسرق ٥٠ رأسا من الماشية[٥١]. وتم إجلاء ١٤ موظفا من موظفي المساعدة الإنسانية من جراء القتال[٥٢].

٤٥ - وأدت الزيارة التي قام بها تعبان دينق، النائب الأول الرئيس، إلى شمال جونقلي في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى اندلاع قتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (مشار) في جميع أنحاء مقاطعتي أكوبو ونيورول. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، كانت الأعمال العدائية قد أدت إلى نزوح ما يصل إلى ٠٠٠ ٩ مدني إلى أكوبو[٥٣] و ٠٠٠ ٤ آخرين إلى إثيوبيا[٥٤]. وفي مواجهة انعدام الأمن في المنطقة، أعلنت البعثة في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أن قوات حفظ السلام ستنتشر بصفة منتظمة في بلدة أكوبو لتوفير الحماية للمدنيين[٥٥]. وتعكف آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية حاليا على إجراء تحقيقات للتأكد مما إذا كان قد جرى انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية وتحديد الجهات التي انتهكته[٥٦].

(٥٠) South Sudan: Humanitarian Access Snapshot (October 2017)، يمكن الاطلاع عليه عن طريق الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_20171114_Access_Snapshot_October_final.pdf.

(٥١) تقرير آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية: القتال في كوش (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: http://ctsamm.org/wp-content/uploads/2018/01/CTSAMM-REPORT-201805-FIGHTING-IN-KOCH.pdf.

(٥٢) United States Agency for International Development, South Sudan – Crisis (16 January 2018)، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/01.16.18_-_USAID-DCHA_South_Sudan_Crisis_Fact_Sheet_3.pdf.

(٥٣) فر البعض أيضا إلى موقع حماية المدنيين في بور. مصادر للأمم المتحدة ومصادر إنسانية مختلفة. انظر أيضا: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_1802020_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin02.pdf.

(٥٤) في الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

(٥٥) إحاطة إعلامية قدمها ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: https://unmiss.unmissions.org/near-verbatim-transcript-media-briefing-special-representative-secretary-general-united-nations-and.

(٥٦) نشرة صحفية لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يمكن الاطلاع عليها عن طريق هذا الرابط: http://ctsamm.org/ctsamm-launches-an-investigation-in-jonglei/.

باء – انتهاكات حقوق الطفل

٤٦ – يتحمل الأطفال أفدح آثار العنف في جنوب السودان، إذ يتضرر طفل واحد من بين كل طفلين تضررا مباشرا بالنزاع[٥٧]. ويواجه الأطفال حاليا الموت والإصابة والجوع والتشرد والمرض والتجنيد القسري والافتقار إلى إمكانية الحصول على التعليم المدرسي. ومن بين ٧ ملايين شخص في جميع أنحاء البلد ممن تشير التقديرات إلى احتياجهم إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٨، فإن ٦٠ في المائة منهم، أو ٤،٢ مليون شخص، هم أطفال دون سن الثامنة عشرة[٥٨]. وبلغت معدلات سوء التغذية أعلى مستوى لها على الإطلاق، إذ تشير التقديرات إلى أن ٥،٣ مليون شخص في جميع أنحاء البلد، أي نصف مجموع السكان تقريبا، يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي في بداية عام ٢٠١٨، على الرغم من حلول موسم الحصاد، بما يمثل وزيادة قدرها ٤٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧[٥٩]. وثمة أكثر من ١،١ مليون طفل دون سن الخامسة يُعتبر أنهم يعانون من سوء التغذية في عام ٢٠١٨، بمن فيهم حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد، ومن ثم فهم معرضون بشدة لخطر الموت[٦٠]. والملاريا التي يمكن الوقاية منها هي السبب الرئيسي لاعتلال الصحة فيما بين الأطفال دون سن الخامسة[٦١].

١ – المدارس تتعرض للهجوم

٤٧ – لا تزال حالة انعدام الأمن المتفشية تشل التعليم في جميع أنحاء البلد، حيث ظل ما يزيد على ٤٠ في المائة من المدارس مغلقة في عام ٢٠١٧. وأفادت ثلث المدارس التي جرى فتحها عن تعرضها لهجوم واحد على الأقل منذ بداية عام ٢٠١٧، معظمها عبارة عن عمليات سرقة ونهب من جانب جهات مسلحة. وفي عام ٢٠١٧، سجل جنوب السودان أعلى نسبة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم للسنة الثانية على التوالي.

٢ – تجنيد الأطفال

٤٨ – عادة ما يتم اختطاف الأطفال وإجبارهم على الانضمام إلى القوات المتحاربة، وبذلك يصبحون ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومرتكبين لها في نفس الوقت. وقد وقَّع كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل مشار في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على خطتي عمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاعات، وذلك في عامي

---

(٥٧) UNICEF briefing note, Childhood under attack: The staggering impact of South Sudan's crisis on children (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧). متاحة على الرابط التالي: www.unicef.org/southsudan/UNICEF_South_Sudan_Report_Childhood_under_Attack_15Dec_FINAL.pdf.

(٥٨) مما مجموعه ٥،٨ ملايين طفل في البلد. "UNICEF, Humanitarian Action for Children, 2018". متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2018-HAC-South-Sudan.pdf.

(٥٩) إذا لم يتم تقديم مساعدة إنسانية مستمرة، فإن ٧،١ مليون شخص، أي ما يقرب من ثلثي مجموع السكان، سيتعرضون لمخاطر مواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد بدءا من أيار/مايو ٢٠١٨، بما في ذلك ١٥٥ ٠٠٠ شخص سيعانون من المجاعة. انظر www.ipcinfo.org/ipcinfo-detail-forms/ipcinfo-news-detail/en/c/1103987/.

(٦٠) نشرة صحفية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، متاحة عن طريق الرابط التالي: www.fao.org/news/story/en/item/1051247/icode/.

(٦١) "UNICEF, Humanitarian Action for Children, 2018"، الحاشية ٥٧ أعلاه.

٢٠١٢ و ٢٠١٥ على الترتيب. وقد أُحرز بعض التقدم في الوفاء بالتزامات الطرفين بموجب هذين الإطارين؛ وأُطلق سراح ٧٥٥ ١ طفلا في عام ٢٠١٥[٦٢] و ١٧٩ طفلا في عام ٢٠١٦[٦٣]، ومؤخرا ٣١١ طفلا في شباط/فبراير ٢٠١٨ في يامبيو[٦٤]. ومع ذلك، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أفادت اليونيسيف أن الجماعات المسلحة قد جندت أكثر من ٠٠٠ ١٩ طفل منذ بدء الحرب[٦٥]. ويبين الرقم اتجاها متسارعا، بالنظر إلى أن ما مجموعه ٠٠٠ ١٦ طفل قد جرى تجنيدهم بحلول عام ٢٠١٥[٦٦] و ٠٠٠ ١٧ طفل بحلول عام ٢٠١٦[٦٧]. وفي الوقت الراهن، تأكد وجود مجندين أطفال في ولايات غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية وجونقلي. وثمة جهود متواصلة للتحقق من صحة التقارير التي تفيد بوجود مجندين أطفال في ولايات غرب الاستوائية والوحدة وأعالي النيل[٦٨].

٤٩ - وفي مقاطعة قويت بولاية الوحدة، وهي موطن تعبان دينق، النائب الأول للرئيس، جُند قسرا ما لا يقل عن خمسة مدرسين وثلاثة متعاقدين عينتهم إحدى المنظمات الإنسانية من أجل بناء مكان للتعليم، وقام بذلك التجنيد فصيل تعبان دينق في الجناح المعارض في الجيش الشعبي في عام ٢٠١٧. وقد تمكن أحد المتعاقدين من الفرار على قدميه إلى موقع حماية المدنيين في بانتيو بعد يومين من ذلك، وظهرت علامات التعذيب على جسمه. ولا يُعرف أين هم الرجال الآخرون حاليا[٦٩]. وقد أكدت مصادر معنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية أجرى الفريق مقابلات معها معرفتها المباشرة بأن فصيل تعبان دينق في الجناح المعارض في الجيش الشعبي يقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم[٧٠]. وقد أُجبر ما لا يقل عن ٥٩٠ من

(٦٢) أفرج عنهم فصيل كوبرا في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان ١٣ في المائة منهم دون سن ١٣ عاما.

(٦٣) من بين الـ ١٧٩ طفلا، أفرج فصيل كوبرا في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن ١٢٠ طفلا إضافيين، ٢٥ طفلا منهم أفرج عنهم فصيل رياك مشار من الجناح المعارض في بيبور، و ٣٤ أفرجت عنهم قوات الأمن الحكومية في ولاية الوحدة. UNICEF, Release and Reintegration: Children Associated with Armed Forces and Armed Groups (December 2017)، يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: www.unicef.org/southsudan/CAAFAG_Brief_December_2017.pdf.

(٦٤) جرى في إطار هذه المبادرة فحص وتسجيل ما مجموعه ٧٠٠ طفل من أجل الإفراج عنهم على مراحل، منهم ٥٦٣ طفلا من الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان، و ١٣٧ طفلا مرتبطا بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. انظر نشرة صحفية صادرة عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، في الموقع التالي: https://unmiss.unmissions.org/unmiss-welcomes-release-hundreds-former-child-soldiers-yambio.

(٦٥) UNICEF briefing note، الحاشية ٥٦ أعلاه.

(٦٦) UNICEF, “Situation assessment of women and children in South Sudan, 2015” (اليونيسيف، تقييم حالة النساء والأطفال في جنوب السودان، ٢٠١٥)، متاح على هذا الرابط: https://www.unicef.org/appeals/files/UNICEF_South_Sudan_Situation_Assessment_of_Children_and_Women_2015.pdf.

(٦٧) UNICEF press release, Rise in child recruitment as conflict in South Sudan enters fourth year, 15 December 2016، متاح على هذا الرابط: https://www.unicef.org/southsudan/media_20493.html.

(٦٨) تقرير آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن المجندين الأطفال (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، متاح على الرابط التالي: http://ctsamm.org/wp-content/uploads/2018/01/CTSAMM-REPORT-201802-CHILD SOLDIERS.pdf.

(٦٩) كان أربعة من معلمي الوكالة قد جُندوا قسرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأُرسلوا مباشرة إلى الخط الأمامي في لير. وثائق سرية محفوظة لدى الفريق، وواردة من مصدر ذي مصداقية عالية من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

(٧٠) مقابلات للفريق، عبر الهاتف، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٦، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام ٢٠٧ أطفال من جانب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل تعبان). انظر S/2017/821، الفقرة ١٤٥ و Human Rights Watch, South Sudan: Warring Parties Break Promises on “Child Soldiers” (5 February 2018)، متاح على هذا الرابط: www.hrw.org/news/2018/02/05/south-sudan-warring-parties-break-promises-child-soldiers.

المجندين الأطفال على الانضمام إلى صفوف فصيل تعبان في بيبور، بولاية جونقلي، في عام ٢٠١٧[٧١]. واعترف مسؤولون في فصيل تعبان دينق في الجناح المعارض في الجيش الشعبي في مسنا، بولاية غرب بحر الغزال، بوجود أطفال في صفوفهم[٧٢]. ومع ذلك، فعندما أثار الفريق هذه المسألة مع النائب الأول للرئيس، أنكر أي ادعاءات بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل قواته (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير).

جيم - عرقلة بعثات المساعدة الإنسانية وشنّ الهجمات على العاملين في المجال الإنساني

٥٠ - تشهد جنوب السودان حاليا واحدة من أسوأ أزمات العالم الإنسانية في التاريخ الحديث. وقد وصل الحال إلى أرقام مذهلة: ففي عام ٢٠١٨، سيكون ٧ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية من بين مجموع السكان البالغ ١٢ مليون نسمة، حتى بعد فرار ما يزيد عن مليوني شخص من البلد. وتشير تقديرات المنظمات الإنسانية إلى أنها ستحتاج إلى ١،٧٢ بليون دولار للقيام باستجابة قادرة على معالجة الأزمات المتعددة والمترابطة في عام ٢٠١٨[٧٣]. وكما سبقت الإفادة، فعلى الرغم من الحاجة الهائلة، يواجه العاملون في المجال الإنساني بيئة عمل صعبة للغاية في البلد. وما زالت أطراف النزاع تستخدم أساليب مختلفة في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان لخدمة مآربها السياسية والعسكرية والاقتصادية[٧٤].

٥١ - وجميع أطراف النزاع مسؤولة، بموجب القانون الدولي، عن سلامة السكان المدنيين في منطقة عملياتها، وإذا كانت الأطراف غير قادرة على تلبية احتياجات الأشخاص الموجودين في نطاق سيطرتها أو غير راغبة في ذلك، فإنها ملزمة بالسماح بتقديم المساعدة وتيسير ذلك[٧٥]. وقد أفاد الفريق، في تقريره المؤقت الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979، الفقرة ١٥)، أن الحكومة مسؤولة إلى حد كبير عن عرقلة العمليات الإنسانية. وكما جاء بالتفصيل في المرفق الرابع للتقرير الحالي، فإن هذا الوضع ما زال قائما. وفي رأي الفريق، يتمثل هدف الحكومة في السيطرة على تدفقات الموارد إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، والاستيلاء على التمويل الإنساني كمصدر للدخل، وإخفاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي إطار تحقيقات الفريق، فقد قام بتحليل مدى عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية في البلد باستخدام المؤشرات الثلاثة التالية.

(٧١) تقرير آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن المجندين الأطفال، الحاشية ٦٧ أعلاه.

(٧٢) انظر تقرير آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن المجندين الأطفال، الحاشية ٦٧ أعلاه.

(٧٣) خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، الحاشية ٤٦ أعلاه.

(٧٤) تشمل هذه الأساليب اللجوء عن عمد إلى خلق بيئة تفضي إلى تقييد الوصول المادي، بسبل منها تخويف الموظفين في مجال الأنشطة الإنسانية ومضايقتهم واحتجازهم؛ ونهب أو تدمير الإمدادات والأصول الإنسانية؛ ومنع الوصول إلى المناطق التي يقطنها سكان يشتبه في دعمهم للأطراف المتحاربة الأخرى. وتطبق الأطراف أيضا عوائق غير مباشرة من خلال إنشائهم نظاما بيروقراطيا متزايد التعقيد ولا يمكن التنبؤ به؛ والتدخل في تنفيذ البرامج؛ وتحويل موارد المعونة لتمويل جهدهم الحربي أو لفائدة الجهات التي تدعمهم.

(٧٥) www.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM_HumAccess_English.pdf

١ - قتل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أثناء أداء الواجب

٥٢ - منذ بدء الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أي على مدى أربع سنوات، قتل ٩٥ على الأقل من العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء أداء واجبهم(٧٦). ومن هؤلاء ٢٣ قُتلوا منذ تقديم التقرير النهائي للفريق لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326). وأغلب من قُتلوا هم من مواطني جنوب السودان.

٢ - عرقلة الوصول إلى السكان المحتاجين

٥٣ - من أجل تحقيق الفعالية في تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في بلد يقوم فيه العاملون في المجال الإنساني بتقديم الأغلبية الساحقة من الخدمات الأساسية، فإنهم بحاجة إلى إمكانية وصول طويلة الأجل إلى السكان المحتاجين الطويل بشكل متسق وموثوق به(٧٧). وقد أشارت مصادر في مجال العمل الإنساني أجرى الفريق مقابلات معها إلى أن الجهات الفاعلة الحكومية تواصل على نحو منهجي إعاقة الوصول إلى المحتاجين في لحظات حاسمة، مما يقوض قدرة العاملين في المجال الإنساني على القيام بعمليات فعالة ويؤدي إلى نتائج صحية أسوأ بالنسبة للسكان المعنيين(٧٨).

٥٤ - وقد أبلغ الفريقُ، في تقريره المؤقت (انظر S/2017/979، الفرع رابعا - ألف)، عن الرفض المستمر والمنهجي لتقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى المحتاجين في منطقة بقاري الكبرى في مقاطعة واو. وقد أكد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، في تقييمه للأمن الغذائي، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على أن منطقة بقاري الكبرى هي منطقة تدعو للقلق بصفة خاصة، إذ يوجد ٠٠٠ ٢٥ شخص عرضة لخطر المجاعة(٧٩). وفي النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استطاعت المنظمات الإنسانية توفير المساعدة الغذائية الطارئة المطلوبة للغاية. غير أنها لاحظت أن السكان، ولا سيما الأطفال، ما زالوا شديدي الضعف أمام الصدمات(٨٠)، وأن حالة الأمن الغذائي ستتدهور حتما إذا قُيدت إمكانية الوصول مرة أخرى من جانب الحكومة أو بسبب القتال.

٥٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الوصول إلى منطقة بقاري لا يزال غير متسق، على الرغم من أن بعض المساعدات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية الأولية

---

(٧٦) مراسلات الفريق بالبريد الإلكتروني مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (إحصائيات حتى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨).

(٧٧) أشارت عدة مصادر إنسانية إلى أن الاستراتيجية التي تتبعها الجهات الفاعلة في النزاع المتمثلة في توفير الوصول بشكل متفرق إلى بعض المواقع قد تعمل ''من منظور العلاقات العامة'' ولكنها لا تبدأ في معالجة الاحتياجات الإنسانية الضخمة والمعقدة بطريقة مجدية.

(٧٨) مقابلات أجراها الفريق مع عاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة في نيروبي وجوبا وعن طريق الهاتف في شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٧٩) هناك ٠٠٠ ٢٥ شخص يعتبرون الآن في المرحلة ٥ (الكارثة)، بما يشير إلى النقص الشديد للأغذية على صعيد الأسرة المعيشية حتى عند الاستخدام الكامل لجميع استراتيجيات التكيف. انظر www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Alert_9_SouthSudan_Sept2017_FINAL.pdf. و www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/south_sudan_cr_fs02_12-05-2017.pdf.

(٨٠) مصطلح ''الصدمات'' المستخدم في هذا السياق يشير إلى التغيرات غير المتوقعة في ظروف الناس في المنطقة بسبب القتال أو الإجراءات التي تتخذها الأطراف الفاعلة في النزاع.

قد وصلت إلى السكان[٨١]. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، ذكر المكتب مرة أخرى أن الشركاء في المجال الإنساني يواجهون تحديات في الوصول إلى منطقة بقاري الكبرى[٨٢]. وبالنظر إلى حلول موسم الجفاف مبكرا[٨٣] وإمكانية حدوث عمليات عسكرية في المستقبل، ”يلزم بإلحاح تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة الكبيرة الحجم والمتعددة القطاعات من أجل إنقاذ الأرواح“[٨٤]. ويرى الفريق أنه على الرغم من أنه يبدو أن إمكانية الوصول إلى هذه المنطقة قد تحسنت في الأشهر القليلة الماضية، فلن يمكن عكس اتجاه الحالة الصحية المتردية للغاية للسكان المحليين، على النحو المسجل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧[٨٥]، سوى من خلال المساعدة المستمرة مع مرور الوقت.

٣ - العراقيل البيروقراطية تتزايد

٥٦ - وفقا لما ورد في التقرير المؤقت للفريق (S/2017/979)، لا يواجه العاملون في المجال الإنساني تهديدات أمنية فحسب، بل يواجهون أيضا وبصورة متزايدة عددا ضخما من العراقيل البيروقراطية التي تفرضها أطراف النزاع بهدف التلاعب في المعونة الإنسانية واستغلالها لخدمة أهدافها السياسية والعسكرية والاقتصادية[٨٦]. وقد توصل الفريق، من خلال تحقيقاته، إلى أن أطراف النزاع تستغل وجود مستوى استثنائي من عدم القدرة على التنبؤ وعدم الاتساق في تطبيق السياسات، في تعمُّد إشاعة مناخ من عدم اليقين والفوضى، حتى تتمكن من ممارسة المزيد من السيطرة على الوكالات الإنسانية (انظر، مثلا، دراسة الحالة الإفرادية التالية)[٨٧].

---

(٨١) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs “South Sudan: Humanitarian Access Snapshot” (December 2017)، متاح عن طريق هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_20180118_Access_Snapshot_December_final.pdf.

(٨٢) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Humanitarian Bulletin South Sudan, No. 31 (20 February 2018)، متاح عن طريق هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_1802020_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin02.pdf.

(٨٣) بدأ موسم الجفاف السنوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ - وذلك في وقت أبكر من المعتاد بثلاثة أشهر.

(٨٤) Integrated Food Security Phase Classification, “South Sudan: Current (January 2018) and Projected (Feb.-Apr. 2018; May-July 2018) Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Situation” متاح عن طريق هذا الرابط: http://www.ipcinfo.org/ipcinfo-detail-forms/ipcinfo-map-detail/en/c/1103832/.

(٨٥) خلال زيارة أُجريت إلى المنطقة، شهدت عدة منظمات إنسانية وجود مستويات مرتفعة بشكل كبير لسوء التغذية، مع وجود معدلات مرتفعة لسوء التغذية الحاد الوخيم. انظر S/2017/979، الفقرة ٤٠.

(٨٦) ليست الحوادث الأمنية أو العراقيل البيروقراطية بالأمر الجديد على جنوب السودان، إذ يشهد البلد وجود قطاع المعونة بشكل ما منذ ثلاثين سنة. ولكن يبدو أن بعض البيانات المذكورة أعلاه تشير إلى تفاقم شدة التهديدات الأمنية وتأثيرها (من مؤشرات ذلك مقتل ٩٥ شخصا كما ورد في الفقرة ٥٢ أعلاه). وقد تسبب استمرار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد، إلى جانب الهجمات المباشرة على العاملين في المجال الإنساني والعراقيل غير المباشرة، في خلق مناخ من الخوف داخل دوائر العمل الإنساني.

(٨٧) مقابلات أجراها الفريق مع عاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة طوال عام ٢٠١٧ وشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، جوبا ونيروبي وكمبالا ونيويورك وعبر الهاتف.

دراسة حالة إفرادية

وثائق السفر اللازمة للسفر جوًا إلى المواقع الميدانية خارج جوبا

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، مُنع في جوبا عدد كبير من العاملين في المنظمات غير الحكومية من السفر على متن رحلات الخط الجوي الإنساني للأمم المتحدة إلى مواقع ميدانية بحجة عدم امتلاكهم تصاريح عمل. وحصل الفريق، خلال التحقيقات التي أجراها، على نسخة من تعميم مؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧[أ]، صادر عن المسجل العام للجنة الإغاثة والتعمير، يفرض إجراءً منفصلاً لموظفي المنظمات غير الحكومية الذين لم يكن بحوزتهم تصريح عمل في ذلك الوقت. وعند اعتزام السفر إلى موقع ميداني، يتطلب التعميم من موظفي المنظمات غير الحكومية إخطار لجنة الإغاثة والتعمير قبل السفر بـ ٧٢ ساعة، مع تقديم خطاب من منظمتهم متضمنا اسم المسافر ووظيفته ووجهته.

ومع ذلك، لاحظ الفريق عدة تحديات فيما يتعلق بهذا الإجراء. فوزارة العمل هي التي تصدر تصاريح العمل لجميع موظفي المنظمات غير الحكومية الأجنبية حتى تكون إقامتهم في البلد قانونية. ووفقاً لدراسة استقصائية قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ٤٢ في المائة من المنظمات غير الحكومية قد عانت من مشاكل في تلقي تصاريح العمل، بما في ذلك رفض منح التصريح أو رفض تجديده والتأخيرات في الحصول على التصاريح وإلغاؤها[ب]. وفي ضوء مدد تجهيز التصاريح التي كثيرا ما تكون طويلة، وتيسيرا لإيصال المساعدات، سمحت السلطات للعاملين في المنظمات غير الحكومية بالسفر اعتمادا على دليل خطي على وجود طلب تصريح قيد الانتظار قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

بيد أنه في بداية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، رفض موظفو المطار بالفعل سفر عدة موظفين من منظمات غير حكومية على متن رحلات داخلية إلى الميدان لأنه لم تكن بحوزتهم تصاريح عمل، رغم وجود دليل على طلب قيد الانتظار. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية تهدف عمومًا إلى الامتثال للأنظمة المعمول بها في بلد ما، إلا أنه في هذه الحالات لم تكن هناك تعليمات صادرة في الوقت المناسب أو يمكن التنبؤ بها أو متسقة من الحكومة فيما يتعلق بالوثائق المطلوبة للسفر إلى خارج جوبا. وبعد تقديم عدة شكاوى من قبل المنظمات غير الحكومية التي رفض صعود موظفيها للسفر على متن الرحلات الجوية، أصدرت لجنة الإغاثة والتعمير التعميم ولكنها لم توزعه إلى على بعض المنظمات. وعلاوة على ذلك، ثبت أن تنفيذ موظفي المطار للتعميم غير متسق ومربك.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نشر بول ديل، نائب الرئيس السابق للجنة الإغاثة والتعمير، قائمة بأسماء العاملين في المجال الإنساني الذين لم يكن بحوزتهم تصريح عمل في وسائل التواصل الاجتماعي. وعقب تقديم شكوى رسمية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية متضمنة التعبير عن شواغل تتعلق بالخصوصية، أُلغيت القائمة بعد أسبوعين[ج].

ومما زاد من تعقيد الأمور أن لجنة الإغاثة والتعمير قد أعلنت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أنها لن تصدر بعد الآن تصاريح سفر للعاملين في المجال الإنساني الذين كانت طلباتهم للحصول على تصاريح عمل قيد الانتظار[د]. وبدلاً من ذلك، كان من المتوقع أن يتقدم هؤلاء الموظفون بطلب إلى وزارة العمل للحصول على التراخيص. وبعد فترة من عدم اليقين، أبلغت الوزارة الوكالات الإنسانية بأن تقديم إيصال سداد للحصول على تصريح عمل وقت وجود الطلب قيد

الانتظار يعد كافياً للسفر. ومع ذلك، استمر حرمان عدة موظفين من العاملين في المجال الإنساني من الصعود على متن رحلات داخلية رغم امتلاكهم مثل هذه الإيصالات، حيث أنهم كانوا عندما فرضت الرسوم الجديدة قد دفعوا الرسوم المطبقة وقت تقديم طلباتهم، أي قبل ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن المتوقع الآن أن يدفعوا الرسوم الجديدة، على الرغم من النص الواضح في التعميم على أن طلبات الحصول على تصاريح العمل التي يتم تقديمها بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ فقط هي التي ستفرض عليها المعدلات الجديدة، وعلى إتاحة فترة انتقالية للانتهاء من الطلبات المنتظرة المطبق عليها المعدلات القديمة[ه].

(أ) انظر نسخة من رسالة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-09/Work%20permit%20circular%205%20sept%202017.pdf.

(ب) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Bureaucratic Access Impediments to humanitarian operations in South Sudan* (June 2017)، متاح على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-11/SBureaucratic_Access_Impediments_Survey_Report.pdf.

(ج) مراسلة للفريق مع مصدر سري من العاملين في المجال الإنساني، شباط/فبراير ٢٠١٨.

(د) انظر نسخة من رسالة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-11/RRC%20Travel%20Authorisation%20Stoppage%20November%2028%202017_0.pdf.

(ه) انظر نسخة من التعميم على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-10/Work%20permit%20fees%2024%20Oct%202017.pdf.

٥٧ - وبشكل عام، تعتبر المنظمات الإنسانية الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى حد بعيد، أكثر الأطراف مسؤولية عن تعطيل إيصال المعونات من خلال تقييد الحركة، وفرض ضرائب غير قانونية في نقاط التفتيش، وتهديد وتخويف العاملين في المجال الإنساني، ومصادرة أصول المعونة، والتدخل في العمليات الميدانية. وقد كان للسلطات المدنية، بما في ذلك سلطات المقاطعات والسلطات المحلية[٨٨] ولجنة الإغاثة والتعمير، دور في تعطيل عمليات المعونة من خلال تطبيق سياسات تتغير بشكل مستمر. وكان مستوى أعمال الجهات المسلحة من غير الدول أدنى بكثير من مستوى أعمال السلطات الحكومية[٨٩].

(٨٨) بسبب الازدياد الكبير في عدد السلطات المحلية، الذي يرجع إلى حد كبير إلى إنشاء قيادة جنوب السودان ٣٢ ولاية مع زيادة متزامنة في السلطات المحلية التي تسعى إلى تنظيم العمليات الإنسانية، أصبحت المفاوضاتِ المتعلقة بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية تتسم، بصورة متزايدة، بالتعقيد وتعذر التنبؤ بنتائجها.

(٨٩) مقابلات أجراها الفريق مع عاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة طوال عام ٢٠١٧ وفي شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، جوبا ونيروبي وكمبالا ونيويورك وعبر الهاتف. انظر أيضا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "*Bureaucratic Access Impediments to humanitarian operations in South Sudan*" (العراقيل البيروقراطية التي تعترض العمليات الإنسانية في جنوب السودان) (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، متاح عن طريق الرابط التالي:

٥٨ - ومع ذلك، وفي سياق تنامي التركيز على الجانب الأمني في دولة جنوب السودان، يُصنَّف جهاز الأمن الوطني، تحت مسؤولية قيادة أكول كور كوك، باستمرار على أنه الفاعل الأكثر إيذاء للعمليات الإنسانية من خلال تطبيق أكثر النهج ضررًا في مراقبة أو ابتزاز الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدونغ تونج كنجوك، المسجل العام للجنة الإغاثة والتعمير، ونائب الرئيس السابق بول ديل، دور رئيسي في الدفع باتجاه إصدار سياسات جديدة ومربكة في كثير من الأحيان بشأن الأنشطة الإنسانية[٩٠]. وقد كان بول ديل وراء الزيادة في رسوم تصاريح العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[٩١] ورسوم تسجيل المنظمات غير الحكومية في أيار/مايو ٢٠١٧[٩٢]، وواضح أن كلتيهما قد ابتدعتهما لجنة الإغاثة والتعمير كمخططين لجمع الأموال. وقد وصف أحد المحاورين رفيعي المستوى ديل بأنه ''يحارب دوائر المنظمات غير الحكومية ويناصبها العداء''[٩٣].

٥٩ - وتترتب عن هذه العراقيل البيروقراطية تكلفة كبيرة جدا. إذ أنفقت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ١,٢ مليار دولار في جنوب السودان في عام ٢٠١٧ وحده[٩٤]. ويمثل هذا مساهمة مالية كبيرة جدا في بلد لم تتجاوز الميزانية الإجمالية للحكومة فيه للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مبلغ ٨٠١ مليون دولار[٩٥]. وبالنظر إلى الانهيار الاقتصادي السائد وما يتزامن معه من تناقص لمصادر الإيرادات الحكومية، تعمد كل من الجهات الحكومية والجهات غير التابعة للدولة على نحو متزايد، في خضم النزاع، إلى ابتداع طرق للاستيلاء على التمويل الإنساني. ووصف أحد المحاورين نظرة الحكومة إلى وجود الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في البلد على أنها تعتبرها ''حقول نفط جديدة''[٩٦]. ونتيجة لذلك، زادت تكلفة العمليات الإنسانية زيادة كبيرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال حالات التأخير أو الإلغاء القسري للعمليات الإنسانية.

٦٠ - ويشكل تطبيق رسوم تصاريح العمل، وهو تحد واجهته الوكالات الإنسانية بشكل متكرر على مدى السنوات القليلة الماضية، مثالاً رئيسياً على جهود الحكومة الرامية إلى الاستيلاء على موارد المعونة. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رفعت وزارة العمل من قيمة الرسوم السنوية لتصاريح العمل

http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-11/SBureaucratic_Access_Impediments_Survey_Report.pdf.

(٩٠) أرسل ديل التعميم المتعلق بأذون السفر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر دراسة الحالة الإفرادية التي تلي الفقرة ٥٦ أعلاه)، في جملة أشياء أخرى كثيرة. وقد أقيل ديل في شباط/فبراير ٢٠١٨ وعين بدلا منه سانتينو بول موتيرديت. انظر www.gurtong.net/ECM/Editorial/tabid/124/ID/21256/Default.aspx.

(٩١) انظر نسخة الإشعار على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-10/Work%20permit%20fees%2024%20Oct%202017.pdf.

(٩٢) انظر نسخة من رسالة موجهة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب السودان على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-07/Increasment%20of%20registration%20fee%20001%20%281%29%20%281%29.jpg.

(٩٣) مقابلات أجراها الفريق مع عاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، جوبا ونيروبي وعبر الهاتف.

(٩٤) من أجل تقديم المساعدة إلى ٥ ملايين شخص. مقابلة أجراها الفريق مع منسق الشؤون الإنسانية في جوبا في شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٩٥) انظر جداول الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (http://grss-mof.org/wp-content/uploads/2017/11/book-final-1718-1.pdf) الصفحتين ١٢ و ١٣ (من النص الإنكليزي).

(٩٦) مقابلة أجراها الفريق مع مصدر سري من مجال العمل الإنساني، شباط/فبراير ٢٠١٨، جوبا.

من ١٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ٤ دولار للموظفين الدوليين[٩٧]. وسيتم، سنوياً، تحويل مبلغ ٧ ملايين دولار على الأقل من مجال المساعدة لإنقاذ الحياة إلى دفع رسوم التصاريح. ويستند هذا التقدير إلى الافتراض المعقول بأن جميع الموظفين الدوليين التابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية يدخلون في فئتي الرسوم العليا اللتان تبلغ قيمة الرسوم الخاصة بهما ٠٠٠ ٣ دولار أو ٠٠٠ ٤ دولار[٩٨]. وبغية وضع الكلفة الباهظة جدا لرسوم التصاريح في جنوب السودان في سياقها، جمع الفريق بيانات عن رسوم تصاريح عمل مماثلة في أوغندا وكينيا وإثيوبيا، مبينة في الجدول أدناه.

البلد	*عدد السكان الكلي المقدر*	*العدد المقدر للسكان الذين يحتاجون للمساعدة الإنسانية*[أ]	*رسوم تصريح العمل السنوية (بدولارات الولايات المتحدة)*
أوغندا	٤٣ مليون	١،٥ مليون	٥٠٠ ٢ دولار
كينيا	٥٠ مليون	٥،٦ مليون	٠٠٠ ٢ دولار
إثيوبيا	١٠٥ مليون	٨،٥ مليون	٤٠٠ دولار
جنوب السودان	١٢ مليون (بمن فيهم أكثر من مليوني لاجئ في البلدان المجاورة)	٧ ملايين	٠٠٠ ٤ دولار للخبراء الاستشاريين/المديرين[ب] ٠٠٠ ٣ دولار للمهنيين ٠٠٠ ٢ دولار للتقنيين ٠٠٠ ١ دولار للعمال المهرة ٥٠٠ دولار للعمال غير المهرة

(أ) تقديرات منظمة Reliefweb في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(ب) يمكن افتراض أن جميع الموظفين الدوليين العاملين لدى المنظمات غير الحكومية سيندرجون ضمن الفئة الأولى أو الثانية.

خامسا – مصادر التمويل

٦١ – في محاولة لفهم مصادر تمويل الأطراف المتحاربة بشكل أفضل، حقق الفريق في القطاعات التالية.

ألف – عائدات النفط

٦٢ – تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للحكومة. وحاليا، لا يزال إنتاج النفط اليومي عند مستوى ٠٠٠ ١٣٥ برميل[٩٩]. وتبلغ الإيرادات الدولارية الصافية المتوقعة من النفط، وفقا لميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، حوالي ١٦٦ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١٠٣ ملايين دولار في ميزانية

(٩٧) انظر نسخة من الإشعار على الرابط التالي: http://docs.southsudanngoforum.org/node/398.

(٩٨) مقابلات أجراها الفريق مع أفراد عاملين في المجال الإنساني في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٨. انظر أيضا: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_20180213_Annual_Access_Snapshot_Final.pdf.

(٩٩) انظر العرض الرسمي الذي قدمه وزير النفط في جنوب السودان، حزقيال لول جاتكوث، أمام المؤتمر الأفريقي للنفط والطاقة، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على الرابط التالي: http://africaoilandpower.com/2017/06/08/presentation-ministry-of-petroleum-south-sudan/.

الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧[١٠٠]. وفي محاولة لجذب المستثمرين الأجانب بهدف تعزيز الإنتاج، نظمت الحكومة مؤتمراً للنفط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في جوبا. غير أن المؤتمر فشل في الحصول على شراكات مع كبار المستثمرين في مجال النفط بسبب انعدام الأمن السائد في البلد[١٠١].

٦٣ - وعلى الرغم من انخفاض مستويات إنتاج النفط في سياق الوضع الاقتصادي السيء الذي يعيشه البلد[١٠٢]، خلص الفريق من خلال الوثائق التي حصل عليها - والتي يُؤذَن فيها بتسديد مبلغ ٣٠,٧٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥ لشركة Bosasy Logistics Ltd، التي يوجد مقرها في كمبالا، لقاء توريد ذخيرة[١٠٣] - إلى أن النفط لا يزال المورد الرئيسي لتمويل الجهود الحربية للحكومة. وفي الوقت الحالي، تستمر محاولات زيادة الإيرادات من خلال عمليات البيع المقدم لشركات تجارة النفط. وسيواصل الفريق تحقيقاته في هذه الأمور.

باء - تمويل الجماعات المسلحة من الإيرادات المتأتية من الأخشاب

٦٤ - تغطي الغابات والأراضي المشجرة ما يقدر بـ ٢٩ في المائة من مساحة أراضي جنوب السودان، حيث توجد ٦٨ مزرعة معظمها من أشجار الساج وأصناف عدة من الأشجار الغريبة الأخرى تغطي مساحة تصل إلى ٩٠٠ ١٨٧ هكتار[١٠٤]. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المؤقت للفريق (S/2017/929)، يمثل استخراج وبيع الساج وغيره من الأخشاب الصلبة مصدرا مهما للتمويل بالنسبة للجماعات المسلحة الناشطة في تلك المناطق. وقد كان الحال كذلك طوال تاريخ النزاع في جنوب السودان[١٠٥]. ويبيّن التحقيق الذي يجريه الفريق في التجارة الحالية في خشب الساج أن هذا الاتجاه

---

(١٠٠) تجدر الإشارة إلى أن صافي إيرادات النفط للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ قد يكون أقل مما هو متوقع في الميزانية بسبب تسديد مدفوعات لتجار النفط مجددا. وتوضح المستندات التي حصل عليها الفريق أنه تم أداء مبلغ ١٨٤ مليون دولار لتجار النفط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. انظر جداول الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (http://grss-mof.org/wp-content/uploads/2017/11/book-final-1718-1.pdf)، الصفحة ١٩؛ انظر أيضاً التقرير المالي للفصل الرابع من السنة ٢٠١٦/٢٠١٧ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ عن وزارة المالية والتخطيط في جمهورية جنوب السودان، الصفحة ٨.

(١٠١) قد لا يكون بعض المستثمرين متحمسين للاستثمار في البلد إذ أصبح من الواضح أن شركة النيل للبترول (Nile Petroleum Company) المملوكة للدولة ستكون حامل أسهم إجباريا في جميع المشاريع. انظر www.reuters.com/article/southsudan-oil/corrected-south-sudan-oil-conference-fails-to-draw-biggest-energy-firms-idUSL8N1MM43F (شباط/فبراير ٢٠١٨) ومصادر من المنظمات غير الحكومية في آذار/مارس ٢٠١٨.

(١٠٢) يبلغ الدين الحكومي لفائدة السودان حاليا ١,٣ مليار دولار. انظر www.reuters.com/article/us-southsudan-oil/south-sudan-owes-sudan-1-3-billion-from-2012-oil-deal-official-idUSKBN1DZ2XK.

(١٠٣) الوثائق محفوظة في ملفات الفريق.

(١٠٤) عرض جمهورية جنوب السودان بشأن حلقة العمل المتعلقة بإدارة الغابات وتغير المناخ، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دار السلام، متاح على الرابط التالي: http://www.fao.org/forestry/download/45524-08723e0208fecb5fe69a182241c4081f8.pdf. وتم التأكد من ذلك في مراسلات أجريت مع مصدر سري في قطاع الساج في ١ آذار/مارس ٢٠١٨.

(١٠٥) كان متمردو أنيانيا في جنوب السودان خلال الحرب الأهلية الأولى للسودان (١٩٧٢-١٩٥٥) والجيش الشعبي لتحرير السودان في الحرب الأهلية الثانية في السودان (٢٠٠٥-١٩٨٣) يقطعون خشب الساج ويبيعونه لتمويل تمرداتهم. وكما قال أحد النواب في برلمان جنوب السودان "في أماكن أخرى، كان هناك الماس الملطخ بالدماء. وبالنسبة للشمال كان هناك البترول الملطخ بالدماء - وكانت حكومة السودان تقوم بأعمال الحفر في الجنوب لشراء الأسلحة من كوريا والصين والعراق والاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة لنا [في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان]، فكان هناك الساج الملطخ بالدماء".

السابق لا يزال مستمرا، حيث تستفيد الحكومة والجماعات المسلحة في المعارضة من التجارة غير المشروعة في قطاع الساج في جنوب السودان.

٦٥ - ويفرض الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض (مشار) مخططات لتوفير الحماية تتطلب فعليا من شركات الساج والجهات الناقلة له دفع المال مباشرة إلى الجماعات المسلحة من أجل دخول الغابة وقطع الأشجار و/أو دفع المال مباشرة عند حواجز الطرق ونقاط التفتيش الواقعة على طول طرق العبور الرئيسية[١٠٦]. ونشاط قطع أشجار الساج يجري بشكل رئيسي في وسط وغرب الاستوائية وفي ولاية واو في غرب بحر الغزال السابقة. وبالنسبة لشركات الساج والخشّابين الصغار، يشكل دفع المال للجماعات المسلحة تكلفة لا بد منها لمزاولة النشاط التجاري، لأن رفض دفع المال للجماعات المسلحة من شأنه أن يعرض فرق قطع الساج وناقليه لخطر الاعتداء. ومع فرار العديد من المدنيين إلى أوغندا وخوض الجيش الشعبي لتحرير السودان وجناحه المعارض والجماعات المسلحة الأخرى القتال من أجل السيطرة على الأراضي، أصبحت الطرق متزايدة الخطورة (انظر المرفق ٥ للاطلاع على مناقشة مفصلة للضرائب غير القانونية المفروضة عند نقاط التفتيش). وقد تعرّض سائقو الشاحنات للهجمات والسرقة وإطلاق النار. وفي إحدى الحالات، ووفقا لمصدر في القطاع، وصل سائق إلى الحدود الأوغندية في شاحنة فارغة وكان لا يرتدي شيئا سوى ملابسه الداخلية[١٠٧].

٦٦ - ومخطط الحماية المعتاد المتوافر لخشّابي الساج الذين يسعون إلى العمل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجناح المعارض في الجيش الشعبي - بما في ذلك لوكا في ولاية نهر ياي، حيث يحدث معظم قطع الأشجار غير القانوني (انظر المرفق السادس للاطلاع على مناقشة مفصلة لأنشطة الجماعات المسلحة في لوكا) - يتمثل في الاتصال بممثلي الجناح المعارض في البلدان المجاورة من أجل تحديد الحجم التقريبي لأشجار الساج التي يُتوخى قطعها وإطارٍ زمني لـ ”خدمات الحماية“. ويتراوح مبلغ الأموال النقدية التي يدفعها الخشّاب مقدما للحصول على حماية الجناح المعارض من ١٤ إلى ١٦ دولارا لكل شجرة، أو ما يناهز ٢ ٠٠٠ دولار لشاحنة محملة بنحو ١٢٠ جذعا غير مجهّز. ويوزّع المسؤولون الحكوميون في ولاية نهر ياي المنتسبون إلى الجناح المعارض الإيرادات على مختلف وحدات الجناح أو يستخدمونها لشراء الأرز والسكر وغيرها من الإمدادات الغذائية الأساسية[١٠٨]. وتفرِض وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان العاملة في ياي والمنطقة المحيطة بها أيضا دفع مبلغ يتراوح بين ٢٠ و ٢٢ دولارا لكل

(١٠٦) مقابلات أجريت مع ممثلي الحكومة والبعثة والمعارضة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨ في نيروبي وموسكو وكمبالا وجوبا. انظر أيضا البحث الصادر عن المعهد النرويجي للشؤون الدولية على الرابط التالي: http://www.kuronvillage.net/2017/NUPI_rapport_+South+Sudan_Rolandsen_Kindersley.pdf، الصفحة ١٨ [من النص الإنكليزي].

(١٠٧) مقابلة مع ممثل عن قطاع الساج في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(١٠٨) مقابلات أجريت مع أعضاء في الجناح المعارض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في نيروبي وكمبالا. وتم التأكد من ذلك أيضا في مقابلة أجريت مع محلل مستقل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

شجرة، أو نحو ٢ ٥٠٠ دولار لكل شاحنة، لتوفير خدمات الحماية. ويوفر الجيش الشعبي أيضا الأمن لعمليات نقل أخشاب الساج إلى الحدود الأوغندية[١٠٩].

جيم - ابتزاز الأموال من موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٦٧ - إن النظرة إلى الكيانات الدولية على أنها ''حقول نفط جديدة'' للبلد (انظر الفقرة ٥٩ أعلاه) لا تنطبق على المنظمات الإنسانية فحسب، بل على الجهات الفاعلة الدولية الأخرى أيضا. وقد خلص الفريق من خلال التحقيقات إلى أنه على الرغم من إبرام اتفاق مركز القوات بين البعثة والحكومة، يتعرض موظفو البعثة بشكل متزايد لابتزاز الأموال المتفشي وغيره من ضروب الاستغلال التي يقوم بها ممثلو الحكومة، من قبيل ما يلي:

(أ) *الاشتراط على المتعاقدين الدوليين التابعين للبعثة دفع رسوم على تأشيرات الدخول واستصدار تصاريح عمل*. طلب ضباط مديرية الجنسية وجوازات السفر والهجرة في عدة مناسبات خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من متعاقدين ومتعاقدين من الباطن دوليين تابعين للبعثة دفع مبلغ قدره ١٠٠ دولار لإصدار تأشيرات مدتها شهر واحد لدى وصولهم إلى مطار جوبا الدولي. ثم أُصدرت لهم تأشيرات لمدة شهر، وطلب منهم دفع مبلغ إضافي يتراوح بين ٢٠ دولارا و ٤٠٠ دولار لإصدار تأشيرات مدتها ١٢ شهرا؛

(ب) *الاشتراط على موظفي البعثة دفع رسوم لإصدار تأشيرات دخول*. في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، تم توقيف موظف دولي تابع للبعثة لدى وصوله إلى مطار جوبا الدولي واحتجازه من جانب ضباط مديرية الجنسية وجوازات السفر والهجرة الذين هددوا بترحيله بدعوى أنه سافر على متن رحلة جوية تجارية بجواز سفر وطني وليس بجواز المرور الخاص بالأمم المتحدة. ثم طلبوا منه دفع مبلغ قدره ١٠٠ دولار لإصدار تأشيرة دخول على جواز سفره الوطني. وأُجبر الموظف على الامتثال لطلب ضباط المديرية خوفا من الترحيل. ووقعت حالة مماثلة في الفترة بين ٣ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عندما فرض ضباط من المديرية نفس الرسوم في مطار جوبا الدولي لإصدار تأشيرات لما عدده ٢٧ موظفا من موظفي البعثة في أول دخولٍ لهم إلى البلد. وعلى الرغم من أن الموظفين قدموا ''خطابات تصريح'' من وزارة الشؤون الخارجية، ظل ضباط المديرية مصرين على تلقي المدفوعات؛

(ج) *الاشتراط على المتعاقدين مع البعثة دفع مبالغ مالية*. في ١٣ تموز/يوليه، تلقت شركة Tristar LLC[١١٠]، وهي شركة مزودة للوقود متعاقدة مع البعثة، رسالة من إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لجنوب السودان يُطلب فيها دفع رسم قدره ١٥٠ دولارا لكل موظف دولي يعمل لصالح الشركة، كي تُصدر لهم ''شهادة حسن السلوك'' اللازمة للحصول على تصاريح عمل. وفي عدة مناسبات، طلب ضباط مديرية الجنسية وجوازات السفر والهجرة أن يدفع كل من العمال في شركة Tristar LLC مبالغ تتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ دولارا لإصدار تصاريح عمل عند وصولهم إلى المطار؛

---

(١٠٩) مقابلات أجريت مع أعضاء في الجناح المعارض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في نيروبي وكمبالا. وتم التأكد من ذلك أيضا في مقابلة أجريت مع محلل مستقل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١١٠) شركة Tristar LLC هي شركة متعاقدة رسميا مع البعثة لتوفير الوقود، ويقع مقر الشركة في دبي (http://www.tristar-group.co/about-us/).

(د) *احتجاز السلع التابعة للبعثة.* في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، احتجز موظفو الجمارك ومسؤولو جهاز الأمن القومي شحنة من السلع التابعة للبعثة عند وصولها إلى مطار واو، بذريعة أن ممثلي البعثة ارتكبوا انتهاكا بعدم دفع الضرائب. وقد وقع الحادث على الرغم من التنسيق المسبق من جانب البعثة مع موظفي الجمارك وجهاز الأمن الوطني بشأن وصول البضائع، وشكّل ذلك محاولة واضحة لابتزاز الضرائب بصورة غير قانونية من البعثة[١١١].

٦٨ - ولم يتمكن الفريق خلال التحقيقات التي أجراها في عمليات ابتزاز الأموال من البعثة من التعرف على الأفراد المحددين المسؤولين عن جمع الأموال أو تمريرها أو إعطاء أوامر محددة بذلك. بيد أن قيام ممثلي مديرية الجنسية وجوازات السفر والهجرة وجهاز الأمن الوطني بجمع أموال بصفتهم الرسمية يعني أن هذه الأموال يمكن أن تستخدم لتمويل بعض الأنشطة الحكومية.

سادسا - الأسلحة

٦٩ - تواصلت العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى النحو الموثق في العديد من التقارير، فإن قدرا كبيرا من أعمال العنف الجارية موجهٌ ضد السكان المدنيين في جنوب السودان[١١٢]. وتوضح هذه التقارير أيضا أن معظم أعمال العنف هذه لا تزال ترتكب باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتُستخدم أيضا في بعض العمليات العسكرية الأوسع نطاقا، مثل هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان المستمرة في ولاية جونقلي، العرباتُ المصفحة والأسلحة المضادة للطائرات المحمولة على المركبات[١١٣]. وأفاد أحد الأشخاص الذين شهدوا هجوم الجيش الشعبي على قرية بالقرب من ماتيانق في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بما يلي:

> في مالو، [كان جيش] الحكومة يطلق النار عشوائيا على أهل القرية ... هرب الكثير منا وترك كل منا [منزله]. وبدا أن الجيش الشعبي موجود في كل مكان. كان عددهم كبيرا وكانوا يطلقون النار فقط. وبعضهم كان يحمل البنادق، في حين استخدم الموجودون منهم في المركبات أسلحتهم الضخمة وفتحوا النار باتجاهنا، نحن المدنيين[١١٤].

٧٠ - وبغية التوصل إلى فهم أفضل للعوامل الدافعة إلى هذا النوع من العنف في جنوب السودان والمتسببة في انتشاره أيضا، كلّف مجلس الأمن فريق الخبراء، في الفقرة ١٨ (ج) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بما يلي:

> جمع وبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو المساعدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك من خلال شبكات الاتجار غير المشروع، إلى الأفراد والكيانات الذين يقوضون العمليات السياسية الرامية

---

(١١١) وثائق سرية في ملفات الفريق. تم التأكد من ذلك أيضا في مقابلات أجريت مع مصادر في البعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١١٢) انظر، على سبيل المثال، تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/37/71) المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ الذي يوثق باستفاضة الهجمات ضد المدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الحالات التي استُهدف فيها المدنيون عمدا أو التي لم تميِّز فيها العناصر المسلحة بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

(١١٣) مذكرة دبلوماسية مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ من ملفات الفريق، وتقارير سرية عن حقوق الإنسان.

(١١٤) تقرير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان (A/HRC/37/CRP.2)، الفقرة ٥٥٧. يمكن الاطلاع على نسخته الإنكليزية عن طريق هذا الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_37_CRP.2_EN.pdf.

إلى التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، أو الذين يشاركون في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

٧١ - ومن المهم في هذا السياق أن هذه المهام صدر بها تكليف في ظل عدم وجود حظر يفرضه مجلس الأمن على جنوب السودان بشأن توريد الأسلحة. ولذلك، لا يمنع المجلس الدول الأعضاء من بيع الأسلحة لجنوب السودان[١١٥]. ومع ذلك، وكما ورد في الفقرة ١٩ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، فإن مجلس الأمن:

يحث جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على ضمان التعاون مع فريق الخبراء، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أفراد الفريق وإتاحة إمكانية وصولهم دون عائق إلى مقاصدهم، وبالأخص إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، ليتسنى للفريق الاضطلاع بولايته.

٧٢ - وفي حين يمثل الإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة أحد العوامل المهمة، فإن مبدأ العمل الأساسي للتحقيقات التي يجريها الفريق بشأن الأسلحة يتمثل في تحديده - بالتعاون مع الدول الأعضاء - للجهات الفاعلة التي تستخدم الأسلحة لتقويض العمليات السياسية و/أو ارتكاب أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

٧٣ - وقد سعى الفريق باستمرار طيلة ولايته الحالية (ومنذ إنشائه في آذار/مارس ٢٠١٥) إلى الحصول على معلومات يمكن التحقق منها بناء على إفادات الشهود والوثائق وسجلات الطيران وعمليات التفتيش عن الأسلحة[١١٦]. ويتوقف نجاح هذه التحقيقات إلى حد كبير على قدرة الفريق على تعقب الأسلحة للوصول إلى مُصنِّع محدد. وغالباً ما تفضي التفاصيل المتعلقة بمنشأ السلاح إلى معلومات تكميلية قيّمة عن عملية بيع سلاح معين، مما يحدد كيفية دخوله البلد وتاريخ الدخول والكيان الذي اشترى السلاح[١١٧]. وهذا النهج مفيد بصفة خاصة فيما يتعلق بالذخائر، لأنه إذا كانت الأسلحة الصغيرة متوافرة بكثرة في جنوب السودان، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة للذخائر[١١٨]. وهذا يعني أن جميع العناصر الفاعلة المسلحة تسعى باستمرار إلى إعادة التزود بإمدادات الذخيرة، ويمكن أن يكشف تتبع مصادر هذه الإمدادات عن أدلة على عمليات الشراء الأخيرة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تربط هذه المعلومات شحناتٍ معينة بحوادث محددة تساعد على إرساء القيادة والسيطرة والمسؤولية عن الإجراءات ذات الصلة بولاية الفريق، من قبيل تزويد اللجنة بمعلومات ذات صلة بإمكانية تحديد أفراد أو كيانات مسؤولة عن أعمال خاضعة للجزاءات، بما في ذلك استهداف المدنيين.

٧٤ - ومن بين هذه الحوادث التي سعى الفريق إلى التحقيق فيها خلال فترة ولايته الهجوم على قاعدة البعثة في بور. ففي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، هاجمت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي مدينة بانتيو

(١١٥) لدى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظر على توريد الأسلحة، وقد أشارت الدول الأخرى إلى أن لديها ارتباطات ثنائية بحيث تقوم بفرض قيود ذاتية على مبيعات الأسلحة إلى جنوب السودان.

(١١٦) للاطلاع على مثال عن التفتيش عن الأسلحة، انظر المرفق الأول من الوثيقة S/2017/979.

(١١٧) تستند الجهود الدولية الرامية إلى تنظيم شراء الأسلحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى هذه الفكرة الأساسية.

(١١٨) أفاد الفريق مسبقا (انظر S/2017/793) عن الجهود التي يبذلها رئيس الأركان السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان، الجنرال بول مالونق، لإنشاء مرفق لتصنيع الذخيرة في جنوب السودان لتلبية احتياجات العمليات العسكرية الحكومية.

في ولاية الوحدة وسيطرت عليها، مُوقعةً في ذلك مذبحة راح ضحيتها ما يقدر بـ ٣٥٣ مدنيا[١١٩]. ويُزعم أن المدنيين المقيمين في موقع حماية المدنيين في قاعدة البعثة في بور احتفلوا بسيطرة الجناح المعارض على بانتيو[١٢٠]. وفي وقت لاحق في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، هاجمت مجموعة تتألف من نحو ٣٠٠ رجل من المجتمع المحلي مجمع البعثة في بور، فقُتل ما لا يقل عن ٤٧ مدنيا من العزل الذين كانوا يحتمون بموقع حماية المدنيين. وتم استهداف الضحايا على أساس انتمائهم إلى قبيلة النوير، وانتقاما للهجوم على بانتيو[١٢١]. وكان من بين الضحايا ”أربعة أطفال من الذكور (تبلغ أعمارهم ثمانية أعوام وسبعة وثلاثة وعامين)؛ وسبعة أطفال من الإناث (تبلغ أعمارهن ١٧ و ١٥ و ١٤ و ١١ عاما و ١٠ أعوام و خمسة أعوام، وثمانية أشهر). وكانت اثنتان من الضحايا على الأقل حاملين عند مقتلهما“[١٢٢].

٧٥ - وتشير المعلومات المتعلقة بالهجوم التي جمعها الفريق إلى أن أحد كبار السياسيين في بور، وهو وزير حالي في الحكومة الانتقالية، كان ضالعا بصفة شخصية في التخطيط للهجوم على قاعدة البعثة[١٢٣]. وكان هذا الشخص وما زال يمثل أحد كبار المخربين للجهود الرامية إلى إحلال السلام في جنوب السودان. ويرى الفريق أن رغبته في تجنب المساءلة عن الهجوم على قاعدة البعثة هو أحد الأسباب الرئيسية لمواصلته عرقلة عملية السلام.

٧٦ - وتشير أغلفة الطلقات التي تم جمعها كدليل من المجزرة إلى أنه من المرجح أن المهاجمين كان بحوزتهم الذخيرة التي تم توثيقها مسبقا على أنها محفوظة في مخازن الأسلحة لدى حكومة جنوب السودان (انظر الشكل الأول)[١٢٤]. بيد أن الطلقات ذات العيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم (التي تستخدم في البنادق الهجومية من طراز AK) ذات العلامة ٢١١_٧٩ (التي تظهر صورتها في الشكل الثاني) لم يسبق توثيق وجودها في جنوب السودان من قبل خبراء الأسلحة[١٢٥]. وقد يعني هذا أن الذخيرة قد أُدخلت إلى البلد ووُزعت على المهاجمين قبيل نيسان/أبريل ٢٠١٤، وبالتالي فهي تمثل مسار تحقيق من المحتمل أن يوصل إلى نتائج. وللأسف، لم يتمكن الفريق من المضي قدما في هذا المسار من التحقيق على الرغم من الجهود المبذولة في سبيل بذلك.

---

(١١٩) تقرير شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة، متاح على الرابط التالي: http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SS/UNMISS_HRDJanuary2015.pdf.

(١٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

(١٢١) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠: ”كانت هذه النية [بشن الهجوم] واضحة أيضا من لغة التهديد التي استخدمها العديد من المهاجمين، كما أفاد الشهود والناجون: ’هؤلاء أهل سوء، والنوير أهل سوء.‘ ’لقد جئنا إلى هنا لقتل جماعة النوير‘“.

(١٢٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦.

(١٢٣) أشارت الولايات المتحدة إلى ضلوع مايكل ماكوي في ”التخطيط والتنسيق“ للهجوم الذي وقع في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وذلك في بيانها التعليلي الذي أعلنت فيه عن فرض جزاءات محددة المستهدَفين في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتدعم هذا الادعاءَ تصريحاتٌ أدلى بها ضابط سابق رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان في آب/أغسطس ٢٠١٧ ومسؤول سابق كبير في جنوب السودان في شباط/فبراير ٢٠١٨، واللذان تحدثا إلى الفريق بشرط السرية. انظر https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/sm0152.aspx.

(١٢٤) الطلقات التي تحمل هذه العلامات شائعة في جنوب السودان، ولطالما جرى توثيقها من قبل الباحثين في مجال الأسلحة. وليس بالإمكان تعقب مصدرها أو مسار توزيعها.

(١٢٥) مراسلات بين الفريق وخبراء تعقب الأسلحة، أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتقرير سري لتعقب الذخيرة مودع لدى الفريق.

الشكل الأول

أغلفة طلقات من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم ذات علامات متسقة مع الصناعة في تشيكوسلوفاكيا السـابقة، جُمعت في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في بور بعد الهجوم الذي وقع في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (ختم الرأس BxN 82)

الشكل الثاني

أغلفة طلقات من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم ذات علامات متسقة مع الصناعة في جمهورية الصين الشعبية، جُمعت في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في بور بعد الهجوم الذي وقع في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (ختم الرأس ٢١١_٧٧ و ٢١١_٧٩ و ١٠١_٧٩)

٧٧ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كتب منسق الفريق وخبير الأسلحة فيه إلى البعثة الدائمة لجمهورية الصين لدى الأمم المتحدة طالبا المساعدة في تحديد الجهة المصنعة لهذه الطلقات ”على أمل أن يتمكن [الفريق] من تتبع توزيعها بدقة أكبر [و] تحديد هوية مرتكبي المجزرة“[١٢٦]. وليست هذه المرة الأولى التي يسجل فيها الفريق وجود أسلحة وذخائر صينية في جنوب السودان أو التي يلتمس فيها المساعدة في تعقب مصدرها[١٢٧]. وفي رد بالبريد الإلكتروني إلى المنسق بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ذكرت بعثة الصين الدائمة أن الصين ما فتئت دوما تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بصرامة، وأنها تعتمد موقفا حذرا ومسؤولا عندما يتعلق الأمر بتصدير الأسلحة، وأنها لا تصدر الأسلحة أبدا إلى كيانات من غير الدول أو إلى الأفراد. وأُبلغ منسق الفريق كذلك بأن لدى البعثة أسبابا تدفعها للشك في أن الفريق يتمتع بالولاية التي تخوله إثارة أحداث وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أي قبل عام تقريبا من اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي أنشأ المجلس بموجبه نظام الجزاءات. وعلاوة على ذلك، ”فإننا نحث الفريق بجدية ... على الاضطلاع بأنشطته وفقا للولاية الواردة في القرارات وبطريقة موضوعية وعادلة“.

٧٨ - ويود الفريق أن يشدد على أنه لا يوجد أي دليل على مبيعات مباشرة للأسلحة إلى جنوب السودان من جانب الجهات المصنعة في الصين منذ الشحنة التي قامت بها شركة China North Industries Corporation (Norinco) في حزيران/يونيه ٢٠١٤[١٢٨]. بيد أن المعلومات التي تلقاها الفريق تشير إلى استمرار دخول الأسلحة والذخيرة إلى البلد من خلال طرق الإمداد المختلفة في شرق أفريقيا[١٢٩]. وتفيد التقارير أن هذه الذخيرة يجري نقلها بطريقة غير مشروعة، حيث يورّد الموزعون فيها

---

(١٢٦) اجتمع الفريق مع البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة في نيويورك في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حيث أثير خلال الاجتماع طلب المساعدة في تعقب الأسلحة وعدم وجود رد على طلب سابق بتاريخ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. انظر المرفق السابع للاطلاع على مراسلات الفريق.

(١٢٧) منذ إنشاء الفريق، عثرت تحقيقات الأسلحة في جنوب السودان بصورة متكررة على أسلحة وذخائر تحمل علامات تشير إلى تصنيعها في الصين. فعلى سبيل المثال، أشار الفريق في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70) أنه لدى فحص عينة مكونة من ٢٠٨ من طلقات الذخيرة كان أكثر من ٦٠ في المائة من الذخيرة التي تم فحصها في العينة قد صُنع في الصين. ولاحظ الفريق في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326) أن الأسلحة التي أُخذت من قوات مشار بعد دخولها جمهورية الكونغو الديمقراطية شملت أسلحة من إسرائيل والصين والنمسا والولايات المتحدة. (أُرسلت طلبات تعقب الأسلحة إلى جميع البلدان الأربعة، وتلقى الفريق فيما بعد ردودا تتناول موضوع الطلب مباشرة من كل من إسرائيل والنمسا والولايات المتحدة). وبالمثل، وثق الفريق في تقريره المؤقت المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/979، المرفق الأول) عملية فحص الأسلحة التي ضبطتها البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٦، حيث كان على ١٢ منها علامات واضحة تشير إلى التصنيع في الصين، إلى جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من الذخيرة المصنوعة في الصين. وفي الآونة الأخيرة، تلقى الفريق عينة من ثلاثة أغلفة لطلقات جُمعت من كمين في ميتيكا بالقرب من ياي في ولاية وسط الاستوائية، جرى تنفيذه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أو حوالي ذلك التاريخ. ودل اثنان من أغلفة الطلقات على التصنيع في الصين، بينما دل الثالث منها على أنه صنع في بلغاريا.

(١٢٨) تضمن تقرير الفريق الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/656) وثائقَ عن هذه الشحنة أوردت، في جملة أمور، وجود ٢٠ مليون طلقة ذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم في أمر الشراء.

(١٢٩) ناقش خبير الأسلحة مسألة شراء الأسلحة في جنوب السودان مع الجنرال مالونغ في اجتماع عقد في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، ذكر خلاله الرئيس السابق للأركان العامة في الجيش الشعبي لتحرير السودان أن ”من السهل الحصول على الأسلحة“. وأشار كذلك إلى أن الإمداد بالأسلحة متاح بسهولة من مصادر في ”أوروبا الشرقية“، لكنه رفض تقديم تفاصيل أكثر تحديدا. وسبق للفريق أن وثق عمليات نقل أسلحة من أوكرانيا، حيث جرى نقل ٨٣٠ رشاشا خفيفا و ٦٢ رشاشا ثقيلا في عام ٢٠١٤، ونقل طائرات عمودية هجومية من طراز MI-24 في عام ٢٠١٥ (S/2016/270، انظر الفقرتين ٦٩ و ٧٥). وليس من الواضح إذا ما كانت تعليقات مالونغ تشير إلى عمليات النقل هذه أم إلى غيرها.

مخزونات قديمة (أُنتجت كمية كبيرة من الذخائر التي تم تفتيشها في السبعينيات) بشهادات لا تظهر المستخدم النهائي بدقة[١٣٠]. ويتوافق هذا التطور مع المعلومات التي تلقاها الفريق من مصادر في جوبا أشارت إلى أن عمليات شراء الأسلحة لصالح الأجهزة الأمنية تزداد سرية وتنفَّذ خارج القنوات التي كانت تستخدم في السابق حتى عام ٢٠١٥[١٣١]. وأشارت عدة مصادر، بما في ذلك المراقبون الدوليون، إلى الرحلات الجوية الليلية المتكررة إلى مطار جوبا الدولي باعتباره نقطة الدخول الرئيسية الأرجح لواردات الأسلحة إلى جنوب السودان[١٣٢]. ومع تزايد الغموض الذي يلف آليات الشراء المستخدمة لصالح القوات المسلحة الحكومية، أشارت مصادر عديدة إلى أن جهاز الأمن الوطني أصبح المورّد الأهم والأكثر انتظاما للأسلحة في جنوب السودان[١٣٣].

٧٩ - وحيثما يتعذر على الفريق الحصول على بيانات كافية لتعقب الأسلحة والذخيرة التي رُصدت في جنوب السودان، يصبح من الصعب للغاية إضافة المزيد من التفصيل إلى بعض هذه الادعاءات، والأهم من ذلك هو التمييز بين الأسلحة والذخيرة التي تنقلها دولة موردة بشكل قانوني إلى جنوب السودان، وتلك التي ربما نُقلت بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من أن الصين ليست الجهة الوحيدة التي لم تردّ على طلبات الفريق للحصول على معلومات، بالنظر إلى الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخيرة التي عُثر عليها في جنوب السودان وتبيَّن ارتباطها بجهات تصنيع صينية، فإن عدم دعم طلبات الفريق يعوق بشدة التنفيذ الفعال لولاية الفريق المتعلقة برصد تدفق الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم توافر بيانات التعقب يعيق إلى حد كبير الجهود التي يبذلها الفريق للتحقيق في الحوادث من قبيل الهجوم الذي وقع في بور، ويقوض الجهود الرامية إلى رصد استخدام الأسلحة في البلد.

الطائرات النفاثة من طراز L39 والطائرات العمودية الهجومية من طراز MI-24

٨٠ - ظلت العمليات التي تقوم بها الطائرات العمودية من طراز MI-24 محدودة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨. ووردت تقارير تفيد باستخدام طائرتين من طراز MI-24 بالتنسيق مع عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من ميووت في ولاية أعالي النيل في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧. بيد أنه ليس لدى الفريق علم بعمليات أخرى أحدث عهدا لطائرات MI-24، باستثناء العمليات في ميووت. وتشير الصور الساتلية التي حصل عليها الفريق لطائرات MI-24 في مطار جوبا الدولي إلى أن هذه الطائرات لم تتحرك عموما في الأشهر الأخيرة. ويرجَّح أن يكون السبب في ذلك هو محدودية الموارد المتاحة لصيانة الطائرات العمودية، بالإضافة إلى الإمدادات المحدودة من الصواريخ اللازمة لتزويد

(١٣٠) زعمت ثلاثة مصادر مستقلة أنه يتم شراء الذخيرة من موردين في أوروبا الشرقية، وشحنها إلى المنطقة، ثم إرسالها إلى جنوب السودان. ويعلم الفريق بوجود اثنين من التحقيقات الجارية في هذه المسألة، فضلا عن التحقيقات التي يجريها الفريق. ومع ذلك، لم يتمكن الفريق من التحقق من صحة هذه المزاعم بشكل مستقل.

(١٣١) طلب الفريق مرارا إتاحة الفرصة له لفحص أسلحة الحكومة في جنوب السودان، وأثار المسألة شخصيا وكتابةً مع كبار المسؤولين والأفراد العسكريين في جنوب السودان، بما في ذلك، في اجتماع عقد مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ مع وزير الدفاع، كوول مانيانغ جوك، وفي رسالة لاحقة إلى الحكومة. وحتى الآن، لم يتلق الفريق أي رد على هذه الطلبات.

(١٣٢) مقابلات أجريت في جوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨.

(١٣٣) مقابلات أجريت مع ثلاثة مصادر سرية جميعها على اطلاع مباشر على عمليات شراء أسلحة في جنوب السودان [التاريخ والمكان سريان].

طائرات MI-24 بأسلحتها الرئيسية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أُبلغ الفريق بأن الحكومة تسعى إلى صيانة الطائرات العمودية، وكذلك إلى شراء ٤٠٠ صاروخ من طراز S8 من أجل استئناف العمليات[١٣٤].

٨١ - وبالمثل، فإن الطائرات النفاثة من طراز L39 (المشار إليها سابقا في تقريري الفريق لشهري أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/793) ونيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/2017/326)) لم تتحرك خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن مصدرا لديه معرفة مباشرة بتلك الطائرات صرح أنه قد تم إدخالها في الخدمة مرة أخرى في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٨ من قاعدتها في غولو بأوغندا[١٣٥]. وفي حوالي الساعة ٠٠:٢٠ من صباح يوم ٨ شباط/فبراير، شوهدت طائرتان نفاثتان صغيرتان تحلقان فوق جوبا. ووفقا لأحد شهود العيان ذوي الخبرة، لم تشاهد أضواء الملاحة على أي من الطائرتين. ومن المرجح أن الطائرتين اللتين تمت ملاحظتهما فوق جوبا كانتا الطائرتين من طراز L39.

إمدادات الأسلحة إلى المعارضة

٨٢ - تدعم المقابلات التي أجريت مع قادة جماعات المعارضة الرئيسية، إلى جانب تقارير العمليات على الأرض والملاحظات الواردة من المراقبين الدوليين، الاستنتاج بأن قوات المعارضة كانت، في وقت تقديم هذا التقرير، ما زالت لديها إمكانية محدودة للحصول على الأسلحة والذخيرة من مصادر خارجية. وقد أدى نقص الذخيرة، على وجه الخصوص، إلى الحد من العمليات الهجومية التي تشنها جماعات المعارضة في العديد من المواقع. وأفاد قادة المعارضة بأنهم يقصرون عملياتهم بشكل متزايد على أساليب حرب العصابات الصغيرة النطاق، التي تعتمد على التنقل وتجنب المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية[١٣٦].

سابعا - تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر

٨٣ - واصل الفريق جمع المعلومات وفحصها وتحليلها فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد الستة الذين أُخضعوا للجزاءات في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ووفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ينطبق تجميد الأصول على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جهاتٌ من الأفراد أو الكيانات التي تحددها اللجنة، أو كيانات أو أفراد يعملون باسم تلك الجهات أو وفقا لتوجيهاتها، أو كيانات مملوكة لهذه الجهات أو خاضعة لسيطرتها.

٨٤ - وفي أثناء التحقيقات، حصل الفريق على معلومات تفيد بأن ماريال شانونغ يول مانغوك، أحد الأفراد الستة المدرجين، يستفيد من عدد من الكيانات التجارية المسجلة في جنوب السودان باسم ابنه، جوم ماريال شانونغ. ويعتقد الفريق أن تلك الشركات تُدار باسم ماريال شانونغ يول مانغوك.

٨٥ - وتثبت الوثائق التي حصل عليها الفريق ما يلي:

(١٣٤) على الرغم من أن هذا الادعاء لم يتسنَّ التحقق من صحته بصورة مستقلة، فإن مصدر هذا التقرير لديه معرفة مباشرة بعمليات الطائرات العمودية، وهو بالتالي ذو مصداقية.

(١٣٥) مقابلة أجريت في المنطقة، شباط/فبراير ٢٠١٨.

(١٣٦) مقابلات أجريت في أديس أبابا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(أ) أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تم تسجيل غوم ماريال شانونغ كأحد مديري شركة غوماش جنرال ليمتد[١٣٧]. وتمثل حصته في رأس مال الشركة نسبة ٨٠ في المائة. ويبلغ رأس المال الاسمي للشركة ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالنظر إلى أن الأسهم مملوكة باسم ماريال شانونغ يول مانغوك[١٣٨]، فإن حصته ستبلغ تبعا لذلك ٨٠ ٠٠٠ دولار؛

(ب) أنه في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم تسجيل غوم ماريال شانونغ كأحد مديري شركة هاف مون إنتربرايزيس ليمتد[١٣٩]. وأثبت الفريق، خلال التحقيقات التي أجراها، أن حصة غوم ماريال شانونغ في رأس مال الشركة تبلغ ٣١ في المائة. وبالنظر إلى ما سبق، فإن حصة ماريال شانونغ يول مانغوك ستصل تبعا لذلك إلى ٣١ في المائة من رأس المال أيضا؛

(ج) أنه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣، تم تسجيل غوم ماريال شانونغ كأحد مديري شركة أوكسجين جنرال تريدينغ ليمتد[١٤٠]. وتمثل حصته في رأس مال الشركة نسبة ٥٠ في المائة. ويبلغ رأس المال الاسمي للشركة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وأثبت الفريق أن غوم ماريال شانونغ هو ابن الشخص المدرج ماريال شانونغ يول مانغوك. والمستفيد الفعلي من نسبة الـ ٥٠ في المائة من أسهم الشركة هو ماريال شانونغ يول مانغوك.

٨٦ - وسعى الفريق جاهدا إلى الاتصال بالمحامين الذين شهدوا على تسجيل شركة غوماش جنرال ليمتد وشركة هاف مون إنتربرايزيس وشركة أوكسجين جنرال تريدينغ ليمتد، للحصول على معلومات عما إذا كان غوم ماريال شانونغ لا يزال عضوًا في مجلس إدارة هذه الشركات، لكنه لم يتلق أي رد مدعم بالحقائق[١٤١]. وسيواصل الفريق التحقيق في وضع ملكية تلك الشركات.

٨٧ - وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وجه الفريق ثماني رسائل إلى مصارف تجارية تعمل في جنوب السودان، يطلب فيها من المصارف تقديم معلومات عن الشركات المرتبطة بماريال شانونغ يول مانغوك التي قد تكون لها حسابات نشطة[١٤٢]. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧،

---

(١٣٧) المذكرة والنظام الأساسي لشركة غوماش جنرال المحدودة المشهود عليهما من المحامي الخاص فيلبس أنيانغ نغونغ، عضو جمعية المحامين المتحدين في جنوب السودان، واللذان سجلتهما وزارة العدل في جمهورية جنوب السودان في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

(١٣٨) مقابلة مع مصدر بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وتأكد ذلك أيضا في مقابلات مع مصادر بالجناح المعارض في نيروبي وكمبالا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٣٩) المذكرة والنظام الأساسي لشركة هاف مون إنتربرايزيس المحدودة المشهود عليهما من الاستشاري القانوني وموثق العقود كيمو آجينغ آبا غوك، عضو اتحاد المحامين والمستشارين القانونيين وموثقي العقود، واللذان سجلتهما وزارة العدل في جمهورية جنوب السودان في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(١٤٠) المذكرة والنظام الأساسي لشركة أوكسجين جنرال تريدينغ المحدودة المشهود عليهما من المحامي الخاص وموثق العقود كيوثبينغ دنغ نهومروم، واللذان سجلتهما وزارة العدل في جنوب السودان بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣.

(١٤١) مراسلة مودعة لدى الفريق موجهة إلى محامي شركة غوماش جنرال المحدودة وشركة أوكسجين جنرال تريدينغ المحدودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨. ولم تتضمن وثائق تسجيل شركة هاف مون إنتربرايزيس المحدودة أي معلومات للاتصال. مراسلة مودعة لدى الفريق موجهة إلى مصلحة تسجيل الأعمال بوزارة العدل في جنوب السودان في ٩ آذار/مارس ٢٠١٨.

(١٤٢) في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أرسل الفريق طلبات للحصول على معلومات إلى مصرف ألفا التجاري ومصرف بافالو التجاري ومصرف تشيس كينيا ومصرف جنوب السودان التعاوني ومصرف إكويتي والمصرف التجاري الدولي ومصرف إيفوري ومصرف النيل.

تلقى الفريق رداً رسمياً من مصرف إيكويتي الذي أفاد بأن حسابات شركة بلانيت هولدينغز المحدودة، وهي شركة ورد ذكرها في التقرير المؤقت للفريق، قد جُمدت. ومع ذلك، لم تتضمن الرسالة أي تفاصيل حول التواريخ المحددة التي تم فيها تجميد الحسابات.

٨٨ - وعقب إصدار المصرف المركزي في كينيا تعميمًا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر S/2017/979، المرفق الثالث)، يوعز إلى الرؤساء التنفيذيين للمصارف الكينية بموافاة المصرف المركزي بحلول ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ”بتقريرٍ مفصل عن الحسابات التي يديرها الجنرالات الستة وكذلك الأصول التي يمتلكونها أو يسيطرون عليها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق أشخاص آخرين“، ووجه الفريق رسالة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى المصرف المركزي يطلب فيها أسماء المصارف المعنية وتاريخ تجميد الحسابات وعدد الحسابات ومقدار الأموال الواردة في الحسابات وسجل كل حساب ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. ومع ذلك، لم يتلق الفريق أي رد بعد.

ثامنا - خاتمة

٨٩ - يرى الفريق أنه على الرغم من المطالب الدولية من أجل تحقيق السلام في جنوب السودان، واصلت الحكومة وتعبان، النائب الأول للرئيس، باستخدام جهودهم الرامية إلى الحفاظ على مصالحهم، اتباع سياسات ساهمت بشكل عام في توسيع رقعة الحرب. وقد تجلت هذه الجهود في مدى قيام قواتهم بعمليات تتسم بوحشية مفرطة، مما شرد المدنيين ودمر سبل عيش الناس وأعاق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية رغم وجود اتفاق موقع على وقف الأعمال العدائية.

٩٠ - ويدل مدى الإفلات من العقاب وتغليب المصالح الخاصة على إحلال السلام دلالة واضحة على غياب الإرادة السياسية لتحقيق السلام، على الرغم من الحالة الإنسانية المتردية في البلد. وبالتالي لا توجد أي علامة على أن الأطراف المتحاربة في النزاع، ولا سيما الحكومة، ملتزمة بإنهاء النزاع ما لم تُفرض جزاءات دولية على المخربين من جميع أطراف النزاع.

تاسعا - التوصيات

٩١ - يقدم الفريق التوصيات التالية:

(أ) إثباتا لعزم مجلس الأمن على دعم السلام الشامل للجميع والمستدام في جنوب السودان، أن تدرج اللجنة في قائمة الخاضعين للجزاءات المسؤولين عن الإجراءات والسياسات التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، وفق التعريف الوارد في الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦). وقد قدم الفريق، بالإضافة إلى المرفق السري الذي قدمه إلى اللجنة في عام ٢٠١٦، أدلة في هذا التقرير، وكذلك في تقاريره السابقة (S/2016/70 و S/2016/793 و S/2016/963 و S/2017/326 و S/2017/789 و S/2017/979)، وقدم أيضا بيانات تعليلية محددة إلى اللجنة بشأن عدة أفراد مسؤولين عن الإجراءات والسياسات المبينة في الفقرة ٩ من القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) أو متواطئين في تنفيذها، بمن فيهم المسؤولون عن الظروف التي أدت إلى حدوث أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل؛

(ب) إثباتا لعزم مجلس الأمن على دعم السلام الشامل للجميع والمستدام في جنوب السودان ومنع الانتهاكات المستمرة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تحقَّق الفريق من أنها ترتبط مباشرة

بتزويد جهات حكومية وجهات من غير الدول بالأسلحة والذخائر، أن يقوم المجلس بفرض حظر على توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة أو بيعها أو نقلها إلى جنوب السودان. ويكرر الفريق توصياته بشأن طرائق تنفيذ هذا الحظر على النحو المبين في الفقرات ٨٤ (د) و (هـ) و (ز) من تقريره المؤقت لعام ٢٠١٥ (S/2015/656). وفي تقدير الفريق أن حظر الأسلحة ممكن من الناحية التقنية وسيكون له أثر إيجابي على البيئة السياسية والأمنية؛

(ج) أن توجه اللجنة، من أجل زيادة الامتثال لقرارات الإدراج الحالية في قائمة الخاضعين للجزاءات[١٤٣]، رسالة إلى الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تكرر تأكيد التزامات تلك الدول بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالامتثال لتجميد الأصول الذي تقرر بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) ومُدد بموجب القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، وتطلب على وجه التحديد تجميد الحسابات المصرفية للشخصين التالي اسماهما وأصولهما، هما والكيانات المرتبطة بهما، وهم الذين سبق للفريق تحديدهم: ماريال شانونغ يول مانغوك (شركة نياماليل للبترول المحدودة، وشركة غلوبال للخدمات الدولية المحدودة، وشركة Planet Holdings المحدودة، وشركة سييس تريدينغ للاستثمار) وغابرييل جوك رياك (شركة زينيث المحدودة).

(١٤٣) انظر https://scsanctions.un.org/fop/fop?xml=htdocs/resources/xml/en/consolidated.xml&xslt=htdocs/resources/xsl/en/southsudan.xsl.

Annex I
Table of correspondence sent and received by the Panel from 20 July 2017 to 14 March 2018

Country/other entity	*Number of letters sent*	*Requested information fully supplied*	*Information partially supplied*	*No answer*	*Pending*
Alfa Commercial Bank	1			1	
AUPSC	1			1	
Bulgaria	1	1			
Buffalo Commercial Bank	1			1	
Central Bank of Kenya	1			1	
Chase Bank	1			1	
China	1			1	
Cooperative Bank of South Sudan	1			1	
Deutsche Bank	4	1		3	
Equity Bank	1	1			
Ethiopia	2	1		1	
International commercial Bank	1	1			
Israel	1	1			
Ivory Bank	1				
National Bank of Abu-Dhabi	1	1			
Nile Bank	1			1	
Poland	2	2			
Qatar National Bank	1	1			
Southern Sudan Associated Advocates	1			1	
South Sudan	5			5	
Sudan	1			1	
Uganda	2	1		1	
Total	30	11		19	

Annex II
Conflict-related sexual violence

Conflict-related sexual violence remains a hallmark of the war in South Sudan, with women and girls bearing the brunt of this degrading practice.[144] All parties continue to deliberately use rape as part of their military strategy, often in gruesome incidents of gang rape. In his 2017 report, the Secretary-General pointed to "widespread and systematic sexual violence [being] used as a tactic of war to terrorize and persecute populations in a manner that indicates its ethnic, as well as political, undertones."[145] Research by Amnesty International indicates that "such extreme acts of sexual violence [are meant to] degrade, shame and humiliate both the victims and their ethnic or political group."[146]

UNMISS recorded 122 cases of conflict-related sexual violence impacting 196 victims, including 68 girls, in 2017. The incidents involved 88 cases of rape, 63 of gang-rape and 31 cases of abduction for the purpose of sexual assault. The SPLA or associated forces were deemed responsible in the vast majority of cases, i.e. in 72 cases, and SPLA-IO forces in 10 cases.[147] On the other hand, CTSAMM recorded 154 women and children seeking medical help for sexual violence, mainly rape by armed actors, in the Juba area alone between February and December 2017. The vast majority of cases would have been perpetrated by SPLA and other government security forces as the government controls most of the Juba area.[148] The full extent of conflict-related sexual violence across the country might never be known, as the overwhelming majority of violations go unreported.[149]

Survivors interviewed by Amnesty International described "a situation in which sexual violence is rampant, taking place any time civilians come into close proximity with armed actors." This includes during military attacks on villages, along

[144] Conflict-related sexual violence is only one part of the story. Violence against women and girls (VAWG) is pervasive across South Sudan. In the first ever large-scale research study of VAWG in several areas of South Sudan (Juba, Bentiu PoC and Rumbek), 65% of women and girls reported experiencing physical and/or sexual violence in their lifetime, among the highest rates of VAWG in the world. Thirty-three% of women in these areas experienced sexual violence from a non-partner, often directly linked to a raid, displacement or abduction. Women and girls who live in Juba Protection of Civilian (PoC) sites are the most vulnerable to this type of assault—almost a quarter of women who experienced this violence reported that they experienced multiple incidents of sexual violence. See IRC. No Safe place: A life-time of violence for conflict-affected women and girls in South Sudan. November 2017. https://www.rescue.org/sites/default/files/document/2294/southsudanlgsummaryreportonline.pdf

[145] S/2017/249

[146] Amnesty International. Do not remain silent: Survivors of sexual violence in South Sudan call for justice and reparations. July 2017. https://www.amnesty.org/en/documents/afr65/6469/2017/en/

[147] Seven cases were attributed to Riek Machar allied IO forces, four to Taban Deng forces and four to IO allied militias. The remaining cases were either attributed to other security actors, e.g. South Sudan National Police Service, or the perpetrators remained unidentified. UNMISS pointed to difficulties in monitoring due to severely restricted humanitarian access to conflict zones under the control of either the Government or non-State armed groups and to lack of access to internally displaced and refugees for verification of incidents. Panel email correspondence with UNMISS. February 2018

[148] CTSAMM recorded any type of sexual violence (broader definition than conflict-related sexual violence) but noted that the survivors mainly spoke of rape by "uniformed armed males". Remarkably these only pertain to cases where victims actually were able to seek medical help, indicating this number represents a mere fraction of the total number of cases. CTSAMM. SGBV in Central Equatoria. 15 January 2018. http://ctsamm.org/wp-content/uploads/2018/01/CTSAMM-REPORT-201803-SGBV-IN-CENTRAL-EQUATORIA.pdf

[149] Victims often face severe psychological and physical trauma, fear reprisals and the social stigma linked to this type of violence, particularly male survivors. At the same time survivors and witnesses have limited access to life-saving services and reporting mechanisms.

roads and at checkpoints, and when abducted or detained.[150] This type of violence also persists nearby protection of civilian sites, where armed actors prey on displaced women leaving the site to look for food or firewood or to access markets, raping them and stealing their goods. It often takes place alongside other violations of human rights laws, such as killing, torture, or mutilation.[151]

According to UNICEF, children account for approximately 25 per cent of all documented cases of conflict-related sexual violence in South Sudan. Communities consistently cite sexual violence as the greatest protection concern for women and girls. Given the severe food insecurity and worsening economy, women and girls have to walk further to forage for food and wood, placing them at even greater risk when carrying out the most basic acts of survival.[152] Child protection actors have raised a particular concern around girls associated with armed actors, often forced to cook, clean and provide sexual services. Those who were able to escape reported rape and other physical abuse.[153]

Survivors mostly feel unsafe reporting their experiences out of fear for reprisals, particularly if government security forces have been implicated.[154] Perpetrators act with full impunity, which has led to the normalisation of extreme levels of sexual violence. The Government has not taken any meaningful step towards ensuring accountability for these crimes in the past four years of civil war. The lack of willingness to take any action is demonstrated in the Juba area in particular which in spite of being under government control, experiences high levels of conflict-related sexual violence.

Beyond the impact on the individual victims and witnesses, conflict-related sexual violence leads to longer-term fissures within and between communities, inflaming inter-ethnic tensions and feeding cycles of violence.

[150] Amnesty International. Do not remain silent: Survivors of sexual violence in South Sudan call for justice and reparations. July 2017. Ibid.

[151] CTSAMM reported that women were mutilated in addition to being raped, with ears cut off and fingers removed. CTSAMM. SGBV in Central Equatoria. 15 January 2018. Ibid.

[152] UNICEF, Gender-based violence. December 2017. https://www.unicef.org/southsudan/GBV_Programme_Brief_December_2017_040218.pdf

[153] Panel interviews with child protection actors in Nairobi, Juba and by phone, between September 2017 and February 2018. See also UNICEF, Gender-based violence. December 2017. Ibid.

[154] Panel interviews with protection actors in Nairobi, Juba and by phone, between September 2017 and February 2018. See also Amnesty International. Do not remain silent: Survivors of sexual violence in South Sudan call for justice and reparations. July 2017. Ibid.

Annex III
Response of First Vice-President Taban Deng Gai regarding recruitment of children by the Sudan People's Liberation Army in Opposition (Taban)

Mr. Klem Ryan
UN Panel of Experts
R.E: Recruitment of Children into the Army

First and foremost, the SPLA-IO forces under my command in Unity State and in the entire Republic of South Sudan does not have a policy to recruit any child or minor during 2016, 2017 and 2018 as alleged by the report. This report is based on hearsay and there is no concrete evidence to substantiate the claims.

In my career as an army officer during the twenty-one years of struggle, I have never had the policy to recruit any child or minor in my unit. In fact I have campaigned tirelessly to discourage the practice since I was a junior officer.

I have been a disciplined commander. I have protected children, women and the elderly and ensured that the soldiers under my command adhered to the strict observance of SPLA laws of no recruitment of children or minors to the Army. Additionally, as country we subscribe to international treaties which prohibit the recruitment of child soldiers and protect the rights of children.

I was in Yambio recently to demobilize children recruited by others from the army and succeeded in releasing over 2,000. It is the policy of the Government of the Republic of South Sudan to ensure children are safeguarded and protected and we have a police to not to recruit them into the army.

Thanks
H.E. Taban Deng Gai
First Vice President of the Republic of South Sudan
February 27, 2018

Annex IV
Obstruction of humanitarian access

In its examination of statistics compiled by the humanitarian community, the Panel notes that "humanitarian access incidents" have increased during the reporting period.[155] In 2017, humanitarians reported 1,159 humanitarian access incidents, significantly higher than 908 in 2016 and 909 in 2015, and the highest annual number of incidents since the conflict began in December 2013.[156] In 2016, 69% of those incidents involved violence against humanitarian personnel or assets, with 24 humanitarians killed.[157] In 2017, the number of incidents involving violence had decreased to 47%, however, 28 workers were killed,[158] including six aid workers killed in one single attack on Duk Payuel village, Jonglei, at the end of November 2017.[159]

In an apparent response to pressure from the international community to deal with obstruction of humanitarian assistance, President Salva Kiir issued the Republican Order for the "Free, unimpeded and unhindered of Humanitarian Assistance Convoys" on 9 November 2017.[160] However, the Panel assesses the situation has so far not significantly improved.

November 2017 was coincidentally one of the worst months for humanitarian actors since the start of the war in 2013, with 9 aid workers killed in attacks and 47 NGO staff evacuated in Eastern Equatoria, Jonglei and Unity.[161] In December 2017, 111 access incidents were reported,[162] compared to 77 in the same month one year earlier[163]. Strikingly, 44% of those incidents were attributed to state security forces in 2017,[164] compared to only 28% in 2016,[165] in spite of the clear order issued by their Commander-in-Chief, President Salva Kiir. In January 2018, a reduction in access incidents was noted (66) compared to December 2017, with 33 % of incidents attributed to state security forces. Two independent humanitarian sources suggested that the decrease in violent incidents may have been due to an overall decrease of active fighting across the country coupled with seasonal effects.[166]

Opposition armed groups also obstruct humanitarian assistance, albeit to a lesser degree. On 17 December 2017, the Riek Machar faction of the SPLM/A in Opposition abducted 6 humanitarians on the Raja-Wau road during armed clashes with the SPLA. They detained the 6 workers including one international and five national staff, for four days before handing them over to WFP on 20 December.[167]

---

[155] The humanitarian community keeps track of obstruction of humanitarian assistance through reporting "humanitarian access incidents" to OCHA. It should be noted that these reports only represent a fraction of the actual incidents occurring as a number of humanitarian actors choose not to report access-related incidents due to safety concerns for their beneficiaries and staff. For example, a June 2017 survey found that on average only one third of known cases of bureaucratic access impediments are reported to any entity. http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/201711/SBureaucratic_Access_Impediments_Survey_Report.pdf

[156] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_20180213_Annual_Access_Snapsh Final.pdf

[157] https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-situation-snapshot-jan dec-2016

[158] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SS_180118_OCHA_SouthSudan_Humanitarian_Bulletin01.pdf

[159] Six NGO workers were killed in a raid on Duk Payuel village at the end of November 2017. Reportedly, around 44 local people were killed and dozens wounded when assailants launched a coordinated attack the village. Houses and huts were destroyed in the attack and around 50 women and children were abducted. An NGO warehouse was looted and around 1,000 cattle were stolen. https://aidworkersecurity.org/incidents/search?start=2014&detail=1&country=SS

[160] http://docs.southsudanngoforum.org/sites/default/files/2017-11/Order Humanitarian%20assistance.pdf

[161] USAID. South Sudan Crisis. Fact sheet 3. 16 January 2018. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/01.16.18_-_USAID_DCHA_South_Sudan_Crisis_Fact_Sheet_3.pdf

[162] https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-snapshot-december-2017

[163] https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-situation-snapshot december-2016

[164] The remaining 56% is divided between non-state armed actors (25%); criminal or unknown (18%); civilians (7%); and national or sub-national governments (6%). https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-access-snapshot-december2017

[165] The remaining 72% is attributed to other armed actors (29%); unknown (26%); and national or sub-national government (17%). https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan humanitarian-access-situation-snapshot-december-2016

[166] Panel interview, Nairobi, February 2018 and Panel email correspondence, February 2018.

[167] https://www.solidarites.org/en/press/security-incident-south-sudan-solidarites-international-calls upon-media-utmost-caution/; https://reliefweb.int/report/south-sudan/humanitarian coordinator-gravely-concerned-over-six-missing-aid-workers-south; and https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-coordinator-welcomes news-six-aid-workers-safely

Annex V
Case study: Taxation at checkpoints

Armed groups, including the SPLA and the Machar faction of the SPLA-IO, continue to use checkpoints along South Sudan's roads to extract bribes—commonly referred to by armed groups as "transit taxes"—from private and commercial vehicles. Given the persistent lack of resupply for opposition armed groups and the inability of the central government to pay SPLA salaries, the transit tax is less a means of financing the conflict as it is basic means of survival for forces on both sides of the conflict.[168]

While SPLA-IO forces loyal to Riek Machar have lost significant ground to the SPLA in recent months, the SPLA-IO maintain control over a number of checkpoints where they have been collecting transit rates. SPLA-IO representatives told the Panel that the transit tax at IO checkpoints are in the range of $16-18 per vehicle and $14-18 per cattle herd. For trucks, the SPLA-IO calculates its tax on the basis of cargo weight. The funds collected are typically used to purchase daily necessary supplies to opposition fighters.[169] Estimates of cash flows from transit rates are difficult to make, as real figures are kept by SPLA-IO commanders on the ground.

SPLA checkpoints are mostly located along main transport routes, which increases opportunities to collect cash. Transit fees at SPLA checkpoints is in the range of 20-25 USD per track and of 3-5 USD for motorcycle. About USD 150-250 is collected per day.[170] The map below shows an approximate location of both parties' checkpoints (Figure III).

Figure III South Sudan Road map with SPLA (red) and SPLA-IO (blue) checkpoints on which Panel has data on transit taxation.

[168] The salary size for the private in SPLA is 600 SSP, which due to rampant inflation does not cover basic living costs for an individual soldier, much less provide for a family. Confirmed by a confidential source in UNMISS and a separate confidential source in New York in January 2018.

[169] Interviews with IO members in November 2017 and January 2018 in Nairobi and Kampala. Also confirmed with interviews independent analyst in November 2017 in Nairobi and in January 2018.

[170] Interviews with IO members in November 2017, January and February 2018 in Nairobi, Kampala and Khartoum. Also confirmed with interviews with independent analyst in November 2017 in Nairobi and in January 2018.

Annex VI
Case Study: Loka plantation

Background–A disputed plantation

The situation in Lainya County, Yei River State, is illustrative of the illegal exploitation of teak and armed groups' profit from the trade. The 1,775 hectare Loka plantation is the largest of three concessions in Yei River held by the Central Equatoria Teak Company (CETC), which signed a 32-year lease with the central government in 2009.[171] South Sudan has not adopted forestry legislation since its 2011 independence (the Forest Bill passed by parliament has been awaiting President Kiir's signature since June 2016), and the industry is still governed by pre-independence legal frameworks, which give the central government authority to grant forestry concessions in federal forests such as the Loka plantation.[172]

Owing to a variety of factors, including insecurity and illegal logging operations on the plantation, CETC did not commence felling trees in Loka until 2012. According to an official in the Ministry of Agriculture, Forestry, Cooperatives and Rural Development (MAFCRD), which until 2016 managed forestry operations in South Sudan (the Ministry of Environment and Forestry now holds this responsibility), the then Central Equatoria State (CES) government and local officials in Lainya County, frustrated by the lack of progress in exploiting the teak, moved in October 2012 to force CETC to abandon the concession and hand over its assets to community leaders.[173] In July 2014, following a nearly two-year dispute between CETC and local government officials, the CES Council of Ministers voted to take control of the concession and awarded a new concession to a company called Rubena Ladu, based in Yei with backing from investors in Dubai, United Arab Emirates.[174] The CES decision to nullify CETC's contract is illegal under current South Sudanese law, and CETC has been embroiled in a legal dispute with the CES and now Yei River State and national government to resume operations.[175]

Heightened conflict opens the door for illegal exploitation

When South Sudan's conflict expanded into the Equatorias in the fall of 2016, Yei and its surrounding areas, including Lainya County, experienced some of the worst atrocities against civilians, with the SPLA slaughtering Equatorian civilians and Equatorian militia responding by killing ethnic Dinkas in the area.[176] The resulting mass displacement from Yei River created an environment in which armed groups could exploit the teak for their own purposes. Loka plantation was and remains ground zero for these activities. With neither CETC nor Rubena Ladu conducting felling operations in Loka, Yei River State officials have sold logging permits and certificates of origin to individuals and newly incorporated small companies.[177]

Profits for armed groups

Many of these local actors have close ties—or are themselves members of—the SPLA or the SPLA-IO.[178] These operators pay the government to log a specific number of trees. In addition, they pay fees per tree to either the SPLA or the SPLA-IO, as discussed in the main body of this report. Industry experts estimate that approximately 80-100 trucks each carrying around 100 to 120 whole logs are extracted from Loka every month, amounting to approximately 6,000 cubic meters of wood.[179]

[171] Confidential document on file with the panel

[172] For a detailed discussion of the legal and institutional frameworks for the foresty sector see UNREDD Country Needs Assessment for South Sudan (2015), pages 38-51.

[173] Interview with MAFCRD official in Juba, 11 February 2018.

[174] Confidential document on file with the panel

[175] Interview with MAFCRD official in Juba, 9 February 2018 and interviews with teak industry officials in December 2017 and February 2018

[176] There is extensive reporting on the fighting and atrocities in Yei River State. See the Panel's final report for 2016 (S/2017/326) and Patinkin, Jason, "The War in Equatoria: A rare look inside South Sudan's spreading conflict," IRIN, 12 July 2017.

[177] Interviews with teak traders in Kampala and correspondence with teak industry representatives in Nairobi and South Sudan, November 2017 and February 2018

[178] Interviews with teak trader in Kampala, 9 February 2018, South Sudan forestry expert, 31 January 2018, and confidential IO source in Kampala, 18 February 2018

[179] Interview with teak industry representative on 3 November 2017.

Of those trucks, between 25 and 35 are exported directly to buyers in Kampala, Uganda and the rest or sent to sawmills in Juba or Yei for milling and eventual export, again to Uganda.[180] According to SPLA-IO sources, the proceeds from trucks bound directly for Kampala often benefit the IO, while the profits from trees milled in Yei and Juba would benefit the SPLA or the SPLA-IO, depending on the political leanings of the mill operator.[181] Based on the protection fees cited in the main body of the report, the Panel estimates that the SPLA-IO nets $42,000 to $67,200 in protection money per month from the trucks bound directly for Kampala. The Panel has not yet been able to approximate the distribution of funds to armed groups from the trucks bound for Yei and Juba.

Lost revenue

During the course of its investigations, the Panel visited an international trading firm outside Kampala, Uganda and spoke with teak buyers there. Teak traders pay USD $7,000 to $8,000 per truckload of uncut teak from South Sudan, which for 80 to 100 trucks per month amounts to anywhere from $560,000-$800,000 paid to traders and middlemen. The logs are either loaded directly (Figure II) or milled with chainsaws and then loaded into containers. The containers are then loaded on to trucks and travel via road to Mombasa, Kenya for export—most frequently to buyers in from Middle East and Asia. Buyers in these countries pay anywhere from $500 to $1,000 per cubic meter of teak, depending on the size and quality of the trees or planks, putting the market value of the teak coming out of Loka each month at $3-6 million. Teak traders whom the Panel interviewed confirmed that the logs shown in Figures I and II are from Loka Plantation, and that traders expect the teak in the 20 foot container shown in Figure I to sell for $650-$700 per cubic meter, or $21,580 to $23,240.[182] Since the Central Equatoria State government pushed CETC off the concession, one industry expert estimates that 140,000 cubic meters of teak has been harvested, representing a market value of approximately $91 million and lost government revenue of approximately $14 million.[183]

Figure I Uncut teak logs loaded in a shipping container at a warehousing facility outside Kampala, Uganda.

[180] Correspondence with teak industry representative on 9 February 2018

[181] Confidential interview with Kampala-based SPLA-IO member on 20 February 2018

[182] Panel visit and interviews with teak traders at an international transit facility outside Kampala, Uganda, on 7 February 2018

[183] Correspondence with teak industry representative on 20 February 2018

Figure II Workers at a warehousing facility outside of Kampala cutting up uncut teak logs from South Sudan.

Annex VII
Letters to the Permanent Representative of China to the United Nations.

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

POSTAL ADDRESS-ADRESSE POSTALE: UNITED NATIONS, N.Y. 10017
CABLE ADDRESS -ADRESSE TELEGRAPHIQUE: UNATIONS NEWYORK

REFERENCE: S/AC.57/2018/PE/OC.01

2 January 2018

Excellency,

I am writing on behalf of the Panel of Experts on South Sudan, whose mandate was established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015) and extended pursuant to resolution 2353 (2017) until 31 May 2018. A copy of the letter of appointment of the Panel by the Secretary-General (S/2017/594) is attached herewith for ease of reference.

The Panel is mandated by the Security Council to, inter alia:

> 12 (c) Gather, examine and analyse information regarding the supply, sale or transfer of arms and related materiel and related military or other assistance, including through illicit trafficking networks, to individuals and entities undermining implementation of the [Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan] or participating in acts that violate international human rights law or international humanitarian law, as applicable.

On 17 April 2014, the UNMISS base in Bor was attacked and 48 South Sudanese civilians sheltering within the base were massacred. The Panel has shell casings from the ammunition used by the assailants. Ammunition tracing experts have identified these rounds as likely of Chinese manufacture. Furthermore, these experts have not previously documented some of these specific manufacture's head stamps in the region, suggesting that these rounds may have been issued to the attackers shortly prior to their use in April 2014. In this connection, please find attached (Annex) an image of the shell cases.

The Panel requests the assistance of the Chinese authorities in tracing the origin of these rounds in the hope that it can more accurately trace their distribution, thereby, identify the perpetrators of the massacre. In particular, the Panel would request assistance in tracing the specific manufacturer of the ammunition, and details of any export records of ammunition with these manufacturing marks to South Sudan.

His Excellency
Mr. LIU Jieyi
Permanent Representative of the People's Republic
of China to the United Nations
New York

I also take this opportunity to reiterate Panel's letter S/AC.57/2017/PE/OC.8 dated 2 February 2017 asking for your Government's assistance in tracing weapons in connection to the conflict in South Sudan. The Panel is yet to receive a written response to this request. I've attached the copies of the earlier letter for your ease of reference.

The Panel would sincerely appreciate if your office would direct its response **by 30 January 2018** through Mr. David Biggs, Senior Secretary of the Security Council Committee established pursuant to resolution 2206 (2015) concerning South Sudan: 2 UN Plaza, Fl 20, Room DC2-2042, United Nations, New York, NY 10017, Tel 212-963-5598, Fax 212-963-1300/3778, Email: biggs@un.org.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Klem Ryan
Coordinator and Arms Expert
Panel of Experts on South Sudan
extended pursuant to Security Council
resolution 2353 (2017)

3

ANNEX: Shell Cases from the massacre of civilians in the UNMISS base in Bor, South Sudan - Collected 17 April 2014.

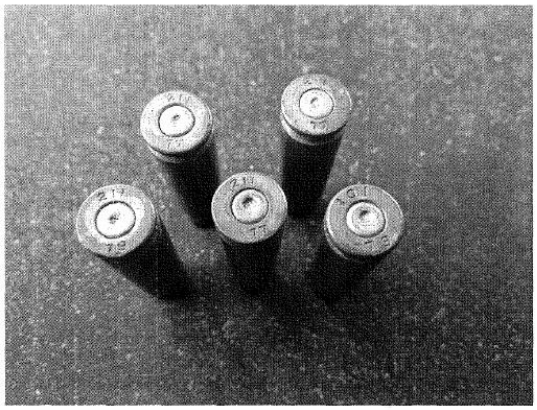

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

POSTAL ADDRESS-ADRESSE POSTALE: UNITED NATIONS, N.Y. 10017
CABLE ADDRESS -ADRESSE TELEGRAPHIQUE: UNATIONS NEWYORK

REFERENCE: S/AC.57/2017/PE/OC.08

2 February 2017

Excellency,

I have the honour to write to you on behalf of the Panel of Experts on South Sudan established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015), and extended by resolution 2290 (2016).

As you are aware, the Security Council has requested, inter alia, that the Panel "gather, examine and analyse information regarding the supply, sale or transfer of arms and related materiel and related military or other assistance, including through illicit trafficking networks, to individuals and entities undermining implementation of the Agreement or participating in acts that violate international human rights law or international humanitarian law, as applicable."

The Panel has recently received information on the weapons collected by the UN peacekeeping mission in the Democratic Republic of Congo (MONUSCO) from the supporters of Riek Machar, ex-Vice President of South Sudan, after their crossing into DRC in August 2016. Among the weapons documented were a number apparently manufactured in the People's Republic of China. I have attached the weapon specifications and serial numbers to this letter for your reference

The Panel would appreciate your support in obtaining from the listed companies any information about their manufacture, purchase and shipment so that we can ascertain if these weapons have been legitimately procured by the government of South Sudan, and subsequently taken by Machar's armed supporters from government stocks, or have been brought into South Sudan by other means contrary to their intended use in accordance with the End User Certification.

The Panel therefore requests the shipping and End User documentation for the transactions involving these weapons and any other information that will assist the Panel in its investigation of this matter.

His Excellency
Mr. Liu Jieyi
Permanent Representative of the People's Republic of China
to the United Nations
New York

On behalf of the Panel, I would like to reiterate our thanks to the Government of the People's Republic of China for its ongoing cooperation as we work to fulfill the mandate entrusted to us by the Security Council.

The Panel would sincerely appreciate if your office would kindly direct its response through Mr. David Biggs **by 28 February 2017**, Secretary of the Security Council Committee established pursuant to resolution 2206 (2015) concerning South Sudan: 2 UN Plaza, Fl 20, Room DC2-2042, United Nations, New York, NY 10017, Tel 212-963-5598, Fax 2121-963-1300/3778, Email: biggs@un.org.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Payton Knopf
Coordinator and Regional Expert
Panel of Experts on South Sudan
extended pursuant to Security Council
resolution 2290 (2016)

Attachment

Weapon Type	Model	Serial Number	Possible Manufacturer
Automatic Rifle	CQ M-311	24004410	Norinco
Automatic Rifle	Type 56-2	2851588	State Factory 386
Automatic Rifle	Type 56-1	58012047	State Factory 26
Automatic Rifle	Type 56-1	28128214	State Factory 26
Automatic Rifle	Type 56-1	24000890	State Factory 56
Grenade Launcher	RPG7	740862	State Factory 4702
Grenade Launcher	RPG7	2001439	State Factory 197

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

POSTAL ADDRESS-ADRESSE POSTALE: UNITED NATIONS, N.Y. 10017
CABLE ADDRESS -ADRESSE TELEGRAPHIQUE: UNATIONS NEWYORK

REFERENCE: S/AC.57/2017/PE/OC.08

2 February 2017

Excellency,

I have the honour to write to you on behalf of the Panel of Experts on South Sudan established pursuant to Security Council resolution 2206 (2015), and extended by resolution 2290 (2016).

As you are aware, the Security Council has requested, inter alia, that the Panel "gather, examine and analyse information regarding the supply, sale or transfer of arms and related materiel and related military or other assistance, including through illicit trafficking networks, to individuals and entities undermining implementation of the Agreement or participating in acts that violate international human rights law or international humanitarian law, as applicable."

The Panel has recently received information on the weapons collected by the UN peacekeeping mission in the Democratic Republic of Congo (MONUSCO) from the supporters of Riek Machar, ex-Vice President of South Sudan, after their crossing into DRC in August 2016. Among the weapons documented were a number apparently manufactured in the People's Republic of China. I have attached the weapon specifications and serial numbers to this letter for your reference

The Panel would appreciate your support in obtaining from the listed companies any information about their manufacture, purchase and shipment so that we can ascertain if these weapons have been legitimately procured by the government of South Sudan, and subsequently taken by Machar's armed supporters from government stocks, or have been brought into South Sudan by other means contrary to their intended use in accordance with the End User Certification.

The Panel therefore requests the shipping and End User documentation for the transactions involving these weapons and any other information that will assist the Panel in its investigation of this matter.

His Excellency
Mr. Liu Jieyi
Permanent Representative of the People's Republic of China
to the United Nations
New York

On behalf of the Panel, I would like to reiterate our thanks to the Government of the People's Republic of China for its ongoing cooperation as we work to fulfill the mandate entrusted to us by the Security Council.

The Panel would sincerely appreciate if your office would kindly direct its response through Mr. David Biggs **by 28 February 2017**, Secretary of the Security Council Committee established pursuant to resolution 2206 (2015) concerning South Sudan: 2 UN Plaza, Fl 20, Room DC2-2042, United Nations, New York, NY 10017, Tel 212-963-5598, Fax 2121-963-1300/3778, Email: biggs@un.org.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Payton Knopf
Coordinator and Regional Expert
Panel of Experts on South Sudan
extended pursuant to Security Council
resolution 2290 (2016)

Attachment

Weapon Type	Model	Serial Number	Possible Manufacturer
Automatic Rifle	CQ M-311	24004410	Norinco
Automatic Rifle	Type 56-2	2851588	State Factory 386
Automatic Rifle	Type 56-1	58012047	State Factory 26
Automatic Rifle	Type 56-1	28128214	State Factory 26
Automatic Rifle	Type 56-1	24000890	State Factory 56
Grenade Launcher	RPG7	740862	State Factory 4702
Grenade Launcher	RPG7	2001439	State Factory 197